

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٨٢٩

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلس
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد لي يونغشنغ
	فرنسا	السيد ستيلان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مدينا ميخياس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ملفين
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كولمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي
الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1642329 (A)



المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (S/2016/669)

تقرير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة (S/2016/670)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2016/975)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2016/976)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أتماؤهم: القاضي كارمل أجويس رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج برميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/669 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأود أيضاً أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2016/670، التي تتضمن تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/975، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأخيراً، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2016/976، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (S/2016/669)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2016/670)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2016/975)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2016/976)

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغويس.

القاضي أغويس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي، عن خالص التهاني على تولي بلدكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. إن بلدكم معروف بدعمة الثابت للعدالة الدولية وكان، بوصفه عضواً في مجلس الأمن لعام ١٩٩٣، يشكل قوة لا غنى عنها في إنشاء المحكمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، ولأشكر بلدكم، إضافة إلى أنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا – وجميعها أعضاء منتبهة ولايتهم في هذه الهيئة – على الدعم الثابت للمحكمة. وفي الوقت نفسه، أرحب ترحيباً حاراً بأعضاء مجلس الأمن الجدد، الذين سيواكبون المحكمة حتى نهاية ولايتها. وإنني أتطلع إلى العمل معهم خلال عام ٢٠١٧ كما أود أن أشكر الفريق العامل غير الرسمي الذي تترأسه أوروغواي، فضلاً عن مكتب الشؤون القانونية.

وبالنيابة عن جميع القضاة والموظفين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أثني على مجلس الأمن لاستجابته الفورية على طلب المحكمة العاجل بشأن تشكيل دائرة الاستئناف. فالقرار ٢٣٠٦ (٢٠١٦)، الذي عدّل النظام الأساسي للمحكمة، لم يُنخذ في فترة زمنية قصيرة جداً فحسب، ولكنه أظهر أيضاً استعداد المجلس والتزامه تجاه دعم المحكمة.

إن تقرير استراتيجية الإنجاز (انظر S/2016/976) المعروض على المجلس يبيّن أن المحكمة واصلت العمل بقوة ومثابرة منذ تقريرها الأخير (انظر S/2016/454). ومع بقاء محاكمة واحدة فحسب، واستئناف واحد، وقضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، فإن ولاية المحكمة شارفت على الانتهاء تقريباً على الرغم من أنها لم تنته بعد، وينبغي لنا أن نواجه بعض التحديات الهائلة في السنة المقبلة. ومن الملاحظ أنه خلال فترة

الإبلاغ الحالية، صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، وبوسعي التأكيد على أننا ما زلنا في المسار السليم نحو إصدار أحكام الاستئناف في قضيتي المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والمدعي العام ضد برليتش وآخرين على السواء بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، أُهتبت المحاكمة في قضية المدعي العام ضد غوران هادجيتش نظراً لوفاة المتهم.

والتقدم المستمر الذي تحرزه المحكمة سببه الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع الموظفين والقضاة، الذين أعرب لهم عن شكري العميق على عملهم وتفانيهم بشكل رائع. وفي ضوء المواعيد المتوقعة لانتهاء من هذه القضايا، تقدمت مؤخراً بطلب التمديد النهائي لولاية القضاة. وإنني أستعمل لفظة "النهائي" تحديداً لكوني على ثقة بأن المحكمة ستغلق أبوابها في نهاية عام ٢٠١٧ ويظل يحذوني الأمل في أن يحظى الطلب بالموافقة من جانب مجلس الأمن.

ويجد أيضاً أعضاء المجلس أن التقرير المذكور يتضمن فرعاً خاصاً عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعن تقديم المحكمة تقريرها بشأن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفقاً للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥). وأود أن أؤكد لجميع أعضاء مجلس الأمن أن المحكمة أخذت التقييم والتوصيات على محمل الجد. فكل ما يمكن القيام به عملياً وعلى النحو المناسب قد حصل، آخذين في الاعتبار مصلحتنا المتبادلة التي تقضي بأنه ينبغي للمحكمة أن تواصل مسيرتها حتى إنجاز جميع أعمالها القضائية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. لذلك، يجب قياس أفضل الجهود التي تبذلها المحكمة في مقابل السياق والغرض من هذا الالتزام الهام.

وأستعري الانتباه إلى التوصية الثالثة التي تقدّم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتي عملت المحكمة على تنفيذها جزئياً. وقد تم بالاجماع اعتماد مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة

المحكمة في جلسة علنية عقدها القضاة بتاريخ ٦ تموز/يوليه، وذلك بأثر فوري. وفي ما يتعلق بالآلية التأديبية، لم تنفذ المحكمة تلك التوصية، نظرا لعدم وجود الوقت والموارد الكافية، على الرغم من أن القضاة ارتأوا أنها توصية مستصوبة. ويعلم قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنهم ليسوا فوق القانون، وأنهم القيمون على نظام العدالة، وأنه ينبغي مساءلتهم عن أي إخلال بالواجبات الأخلاقية أو المهنية. ويجدد تقريرنا أيضا عدم وجود آلية تأديبية بأنه مسألة منهجية تؤثر على المحاكم والهيئات القضائية الأخرى وعدد كبير من موظفي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى ومسؤولين من غير الموظفين. لذلك، تقترح المحكمة أن تعالج الجمعية العامة هذه المسألة بصورة أكثر شمولاً على الصعيد التنظيمي.

على العموم، إن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشكل تجربة قيّمة. بيد أن المحكمة تأسف لأنها كانت منهمكة بالعمل في نهاية فترة وجودها، ونتيجة لذلك، لم تتمكن من تنفيذ بعض التوصيات. علاوة على ذلك، إن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ركز على الكفاءة، تقريبا على حساب العوامل الأخرى، مثل الفعالية، والأهم من الجميع النزاهة والأصول القانونية. وأدى ذلك إلى سوء فهم بشكل مؤسف لهدف المحكمة الرئيسي وللمهمة التي تضطلع بها - ألا وهما تحقيق العدالة - ولطابعها الفريد بوصفها مؤسسة قضائية دولية.

وثمة مشكلة مؤسسية منهجية مع العدالة الدولية. وهي تسمى السياسة. وفي حين تقدّر المحكمة أن الحساسيات السياسية قد تنشأ في ظل ظروف معينة نتيجة التعاون مع المحكمة، فلا يمكن أبدا أن يشكل ذلك عذرا للتقصير. ويشكل التعاون مسؤولية حيوية نابعة من النظام الأساسي للمحكمة ذاتها، ويظهر الإرادة الجماعية لمجلس الأمن في مكافحتنا المشتركة للإفلات من العقاب.

وإنني أشير إلى القضية المعلقة بشأن انتهاك حرمة المحكمة، قضية المدعي العام ضد جوفيتش وآخرين، حيث

لا يزال يتعين على جمهورية صربيا تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي صدرت قبل ٢٢ شهرا بحق المتهمين الثلاثة. كما أنها لم تقدّم أي تقارير مرحلية شهرية منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وأبلغتني الدائرة الابتدائية التي تنظر في القضية، خلال أيلول/سبتمبر، باستمرار عدم تعاون صربيا وفقا للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة. بالإضافة إلى ذلك، وقبل أسبوع واحد، أصدرت الدائرة الابتدائية علنا أوامر دولية بإلقاء القبض على المتهمين الثلاثة وتسليمهم، بعدما أصدرتها سرا في تشرين الأول/أكتوبر.

لذلك أطلب إلى مجلس الأمن دعمه بشأن المسألة. وعلى وجه الخصوص، أحث المجلس على أن يكفل أن تلتزم صربيا بواجباتها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن تمتثل لأوامر المحكمة. وفضلا عن ذلك، فإن المحكمة تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ مذكرات التوقيف وأوامر الاستسلام.

في الماضي دعا مجلس الأمن الدول إلى التعاون مع المحكمة عملا بالتزاماتها بموجب المادة ٢٩. وليس هناك سبب في ألا تعامل قضية انتهاك حرمة المحكمة أي معاملة مختلفة لا سيما عندما يكون على المحك نزاهة المحكمة في إقامة العدل. والواقع أن انتهاك حرمة المحكمة يؤدي إلى تقويض قدرة المحكمة على القيام بإجراءات قانونية عادلة وفعالة. وفضلا عن ذلك فإن تعاون صربيا في الماضي لا يبرر عدم امتثالها الراهن أو إعفاءها من التزاماتها الحالية. إن لم يتم الاستماع في قضية يوييتش وآخرين واختتمت قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ سيشكل ذلك ضربة خطيرة لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة التي سعى إليها المجلس والمحكمة معا لأكثر من ربع قرن. وإنني على ثقة بأن مجلس الأمن سيتخذ الخطوات اللازمة لمنع إخفاق العدالة الدولية. وأود أن أؤكد للمجلس أن إصراري على الاستماع إلى القضية ليس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أمثل أمام مجلس الأمن مرة أخرى. وأود أن أهنئ إسبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وما زلت أشعر بالامتنان للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن على دعمه للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ولأوروغواي على قيادتهما الممتازة للفريق العامل. وختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري للسيد ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، والسيد ستيفن ماتيئاس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ولزملائهم في مكتب الشؤون القانونية على مساعدتهم المستمرة والبالغة الأهمية.

قبل أقل من أسبوعين افتتحنا المباني الجديدة لفرع أروشا للآلية. ترأست فخامة السيدة سامية صلاحو حسن نائبة رئيس جمهورية ترازيا المتحدة مراسم الافتتاح مع السيد دي سيربا سواريس ممثلاً للأمين العام. وما كانت المباني الجديدة لتكتمل لولا السخاء الاستثنائي لحكومة ترازيا. إن نجاح المشروع يعزى أيضاً إلى حد كبير إلى تفان رئيس قلم الآلية السيد جون هوكينغ وموظفيها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للسيد هوكينغ على خدمته الاستثنائية في الآلية منذ عام ٢٠١٢، وأعرب عن خالص الترحيب بالسيد الوفاي إلياس الذي عين مؤخراً ليكون رئيس القلم الجديد.

وتشمل المباني الجديدة مرفقاً مخصصاً للمحفوظات، الأمر الذي سيمكن من جمع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية معا في فرع أروشا على النحو الذي طلبه المجلس. وأود أن أشير إلى أن حكومة جمهورية رواندا، على مستوى كبار المسؤولين، أبلغتني مؤخراً برأيها الثابت

بأي حال من الأحوال محاولة لتمديد أمد المحكمة أو عمرها. فالمحكمة على استعداد للفصل في القضية على وجه السرعة وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة.

وفي حين أعترت كثيراً بإغلاق مؤسسة مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنه يمكنني أنؤكد المجلس أنها ليست بأي حال بالمهمة السهلة. وفي الواقع إن النقطة الأخيرة التي أود إثارتها هي نقطة يعرفها المجلس جيداً الآن وهي تتعلق بحالة ملاك موظفي المحكمة. أود أن أؤكد أن التزامي ثابت بإنهاء أعمال المحكمة في الوقت المحدد. لكن أجدني مضطراً إلى الاستمرار في إثارة المسألة لأنها تتعلق بظروف خارجة عن إرادتي ولأنها تؤثر تأثيراً كبيراً على سير عمل المحكمة. والحقيقة أن تناقص عدد الموظفين، إن ترك بدون معالجة، سيزيد من خطر ألا تتمكن المحكمة من الانتهاء من القضايا المتبقية بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ذلك الصدد صاغت المحكمة اقتراحاً لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتجري مناقشته مع الأمانة العامة. وإن اعتمد الاقتراح سيساعد على التخفيف من حدة المخاطر التي يشكلها تناقص عدد الموظفين، ويحدوني أمل كبير في أن تقدم الدول الأعضاء دعمها في ذلك الصدد. ومن جانب المحكمة لقد استنفدنا جميع الخيارات المتاحة ونعول الآن على المنظمة لإيجاد حل ملائم.

وفي الختام، أود أن أقول إنه ينبغي ألا ننسى أن تطوير نظام العدالة الدولي مشروع طويل الأجل وأنه فيما يتعلق بالمخطط العام للأمر فنحن نبدأ لتونا. إن المحكمة قد اضطلعت بدور هائل في تلك البدايات. وإنها لم تغير طريقة تفكيرنا واستجابتنا للإفلات من العقاب فحسب، بل خدمت كحفاز قوي لإنشاء محاكم دولية أخرى. وإذ نقترّب من عامنا الأخير من العمل، هناك الكثير الذي يتعين علينا التفكير فيه ملياً والفخر به. وتتطلع المحكمة إلى استكمال القضايا المتبقية وتوطيد إرثها الهام خلال عام ٢٠١٧، وإلى مواصلة العمل مع مجلس الأمن صوب الانتهاء من ولايتها.

المساعدة المقدمة إليها من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعلى الدعم الذي قدّمته الدول المضيفة. وتبقى الآلية معتمدة أيضاً على التعاون من الدول الأعضاء، حين يتعلق الأمر بتوقيف بقية الفارين، وإنفاذ الأحكام وتحديد حلّ للحالة الصعبة التي تشمل الأفراد المبرّئين أو المفرّج عنهم، الموجودين حالياً في أروشا. وإني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم جهودنا في ذلك الصدد.

وفي ذلك السياق أجد فيه نفسي مضطراً، بحكم دوري كرئيس، أن أثير المسألة الخطيرة المتمثلة في الاحتجاز المستمر للقاضي أيدين سيفا أكاي، وهو وضع له تأثير على تنفيذ ولاية الآلية بفعالية، وسبق لي أن قدمت بشأنه إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس. فالاستقلال القضائي ركن أساسي لسيادة القانون، وهو ممارسة قديمة العهد وثابتة من أجل منح القضاة الدوليين امتيازات وحصانات، بغية حماية التنفيذ المستقل لوظائفهم القضائية. والنظام الأساسي للآلية، المعتمد من قبل المجلس - وبالعامل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - يتبع تلك الممارسة ذاتها في منح قضاة الآلية حصانة دبلوماسية، للفتترات الزمنية التي يشاركون خلالها في أعمال الآلية. ونتيجة لذلك الإطار القانوني، تمتّع القاضي أكاي بحصانة دبلوماسية من وقت تكليفه بالإجراءات القضائية لقضية نغيراباتواري، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، وسيبقى متمتعاً بتلك الحصانة حتى نهاية تلك الإجراءات. ولكن يؤسفني جداً أنه بالرغم من الحصانة الدبلوماسية المستحقة للقاضي أكاي، فإنه لا يزال محتجزاً وغير قادر على أداء مهامه بصفته قاضياً معنياً بتلك القضية.

وقد يظن البعض، من منظور الآلية، أنه يمكن حل المسألة بأن أستبدل القاضي أكاي من هيئة المحكمة في قضية نغيراباتواري، لتمكين القضية بذلك من المضي قدماً. وأود أن أكون واضحاً: إنّ هذا الخيار ببساطة غير متاح لي كمسألة قانون وعدالة. ولا

بأن المحفوظات يجب أن تكون موجودة فعلياً في رواندا، مع القيام في الوقت نفسه بقبول إدارة الأمم المتحدة وملكيّتها للمحفوظات، على النحو المبين في النظام الأساسي للآلية. إن المباني الجديدة في أروشا قد استخدمت الحد الأدنى من الموارد في التصميم والكفاءة، وتعكس أفضل الممارسات بطرق لا حصر لها، وفي الواقع نسعى للقيام بذلك في جميع جوانب عملنا في الآلية. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد أنه تم الانتهاء من تشييد المباني في إطار الميزانية، لأننا ندرك أن الآلية لا تمثل فقط رمزا للمساءلة وسيادة القانون بل نموذجاً جديداً للعدالة الدولية - وهي نموذج متواضع وكفؤ وفعال من حيث التكلفة يجب أن ينجح إن كان للعدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب أن تكمل بالنجاح في الأجل الطويل.

وكما ورد بالتفصيل في تقرير الخطة (انظر S/2016/669)، شهدت الأشهر الستة الماضية إحراز الآلية لتقدم جيد في عدد من الجبهات، من قضاياها إلى تطوير إطارها التنظيمي. وفي قضيتي الاستئناف لكارادجيتش وشيشيلي، تستمر الإحاطة أمام دائرة الاستئناف للآلية، في حين يتوقع عقد جلسة الاستماع الممهدة للمحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ومن بين القرارات والأوامر القضائية الـ ٢١٤ التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتصل نسبة ٤٠ في المائة تقريباً بطلبات الحصول على معلومات سرية، وهي مجرد سبيل واحد من العديد من السبل التي تقدم بها الآلية المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية. وظل يدعم تلك الأعمال هيكل موظفين صغير بشكل متزايد في دوائر المحكمة. واتخذت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أيضاً خطوات لتكون مستقلة بذاتها بحلول نهاية عام ٢٠١٧، في حين تواصل تنفيذ وظائف رئيسية مثل حماية الشهود المعرضين للخطر.

والآلية قادرة بذاتها على أن تفعل الكثير، لكنها تعتمد أيضاً على التعاون من الآخرين. ولديها امتنان عميق على

الباقيين المتهمين من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم؛ وتقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية التي تحاكم جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة جماعية.

أتناول أولاً المحاكمات والاستئنافات. فالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي في المرحلة النهائية من ولايتها. ولم يبق سوى قضيتين، ويظل متوقعاً أن تنجز المحكمة عملها قبل نهاية العام المقبل. وفي هذا الأسبوع، يُعَدُّ مكثي المرافعات الختامية في محاكمة راتكو ملاديتش، وهي إحدى أكثر القضايا تعقيداً وأهمية في تاريخ المحكمة. وقد كان ملاديتش أحد آخر الفارين من متهميها، وكان اعتقاله في عام ٢٠١١ لحظة هامة للضحايا وللعادلة الجنائية الدولية. وفي سياق محاكمته، قدّم مكثي أدلة من أكثر من ١٥٠ شاهداً، وما يزيد عن ٧,٨٠٠ عرض لإثبات أن ملاديتش مذنب في جميع التهم الإحدى عشرة الواردة في قائمة الاتهام، بما في ذلك الإبادة الجماعية في صربيا، وفي بلديات البوسنة والهرسك. ويُتَوَقَّع إصدار الحكم في قضية ملاديتش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وفي ما يتعلق باستئنافات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، صدر الحكم في قضية ستانيسيتش وزوبليانين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مؤكداً أحكاماً بالسجن لمدة ٢٢ سنة، فرضتها الدائرة الابتدائية لتلك المحكمة. وفي قضية برليتش، يواصل مكثي التحضيرات لجلسة الاستئناف التي يُتَوَقَّع عقدها في الربيع المقبل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شطبت الدعوى ضد غوران هادزيتش، عقب وفاته في صربيا. ولدى مكثي أسف عميق لأن القضية لم تصل إلى نهايتها بصور حكم بشأن الاتهامات الموجهة إليه. وإننا نشاطر استياء الضحايا وخيبة أملهم. وقد يكون من المفيد تحديد الدروس المستفادة من القضية والتأمل فيها.

أرى أنه من الممكن، في ظل الظروف القائمة، مواءمة الاحترام الكامل للمبدأ الأساسي المتمثل في الاستقلال القضائي، مع عزل القاضي أكاي عن هيئة المحكمة التي عُيِّنَ فيها. لذا، فإنني أدعو أعضاء المجلس بكل احترام إلى بذل قصارى جهدهم لإيجاد حل حسن التوقيت ومُرضٍ لهذه الحالة.

ختاماً، أود أن أؤكد لحكومة تركيا إنني حين أطرح مسألة احتجاز القاضي أكاي أمام المجلس، فإنني لا أفعل أي شيء أكثر مما أنا مضطر لأن أفعله لتأدية واجباتي بصفتي رئيساً للآلية، أي الدفاع عن المؤسسة والقانون الذي ينظمها. ويؤلمني أن أفعل ذلك. وأود أن أؤكد احترامي الكامل لحق جميع الدول، بما في ذلك تركيا، في معالجة الشواغل المشروعة المتعلقة بإنفاذ القوانين، وفقاً لسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، على جميع الدول احترام التزاماتها المنبثقة عن قرارات المجلس المتخذة عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، أناشد حكومة تركيا، بتقاليدها القانونية القوية التي تعود إلى قرون عديدة، الإفراج عن القاضي أكاي بروح من الإنسانية، لتمكينه من أداء مهامه القضائية في قضية غيراباتواري. وهي إذ تفعل ذلك، فإنها لا تثبت دعمها لمحكمة تعمل في إطار الفصل السابع فحسب، لكنها أيضاً تؤدي دوراً حيوياً في تمكين الآلية من تنفيذ الولاية الهامة الموكلة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد برامرتز.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لدوري المزدوج، سأقدم اليوم تقريراً بشأن كلتا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في ما يتعلق بأنشطتهما في أروشا ولاهاي.

إن مكثي تركّز مجزئ على ثلاث أولويات، هي: إتمام المحاكمات والاستئنافات سريعاً؛ تحديد أماكن الفارين الثمانية

ويتشاطر جميع الضحايا نفس الأمل في رؤية المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضدهم يقدمون إلى العدالة، لذلك فإن القبض على هؤلاء الممارين الثمانية ومثولهم أمام المحكمة لا يزال أمراً بالغ الأهمية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملنا استعراضنا العام للجهود المتعلقة بالتحقق المبذولة حتى الآن، ويجري حالياً اتخاذ خطوات رئيسية للتصدي للتحديات المحددة. ويأمل مكنتي أن يتمكن من الإبلاغ عن إحراز نتائج إيجابية في المستقبل بسبب جهودنا المتجددة.

وأولويتنا النهائية هي مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفيما يتعلق برواندا، واصل مكنتي تعاونه الوثيق مع هيئة الادعاء العام الوطنية والمدعي العام. ولا يزال هذا التعاون سلساً وفعالاً، وليس هناك أي مسائل توجب الذكر. وفي هذا الصدد، يؤكد مكنتي أن البحث عن الممارين لا يقتصر على المتهمين الثمانية المتبقين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد حددت السلطات الرواندية أكثر من ٥٠٠ من المشتبه بهم الموجودين في بلدان أخرى. ويجب البت في ملفات القضايا تلك، ويجب أن تتم المحاكمات عند وجود أدلة كافية للإدانة. ويشجع مكنتي الدول الثالثة على العمل مع السلطات الرواندية، وضمان أن يتم إنجاز تلك القضايا.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، فإن الحالة للأسف متفاوتة بشكل كبير. ولئن كانت المسألة القضائية عن جرائم الحرب مستمرة، فإن الاتجاهات السياسية تسير في اتجاه سلبي. ويقر مكنتي بأنه يتم تحقيق نتائج في المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب. ومن الأمثلة البارزة، ما برح مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك يستند إلى النتائج السابقة في قضايا من الفئة الثانية من خلال مواصلة تقديم لوائح اتهام كبيرة ضد مشتبه بهم من موظفي الرتب العليا والوسطى، وكذلك في الجرائم التي لم تعالج تاريخياً معالجة كافية، مثل العنف الجنسي المتصل بالتراعات.

وعلى صعيد محاكمات الآلية واستئنافاتها في لاهاي، تبقى الإجراءات التمهيدية للمحاكمات جارية في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، ويتوقع أن تبدأ إعادة المحاكمة في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وفي استئنافي سيسلي وكاراديتش، قدمنا مذكرة الاستئناف الأولى في ١٨ تموز/يوليه والثانية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونقوم الآن بعمل مكثف بشأن ردنا على ٥٠ سبباً للاستئناف الذي قدمه فريق دفاع كاراديتش.

وفي ما يتعلق بفرع أروشا، ليست هناك محاكمات أو استئنافات جارية. لكن مكنتي أجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقيقين، أحدهما يتعلق بقضية انتهاك لحرمة المحكمة، والثاني يتعلق بقضية مستكملة. وفضلاً عن ذلك، يرصد مكنتي خمس قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أُحيلت للمقاضاة في محاكم رواندا وفرنسا الوطنية.

وفي تطور ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للآلية قرارها في قضية أوينكيندي، رافضة مطالبة المتهم بإلغاء إحالة قضيته إلى رواندا، ومؤكدة مجدداً أن الظروف مهيأة لمحاكمة عادلة هناك. ويأمل مكنتي بأن يدعم هذا التطور الإيجابي التعاون المستمر لدول الطرف الثالث مع رواندا، في عملية تسليم المتهمين والإجراءات ذات الصلة.

إن تعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الدولية التابعة لها ومكاتب الآلية التابعة للمدعي العام يبقى أساسياً لإنجاز ولايتنا، بما في ذلك محاكماتنا واستئنافاتنا بشكل خاص. ومكنتي يشاطر القلق الشديد الذي يشعر به الرئيس أغويوس من استمرار صربيا في تجاهل وخرق التزامها القانوني بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشارك الرئيس حث صربيا مجدداً على العودة إلى مسار التعاون الكامل.

وأولويتنا الثانية هي تحديد أماكن الفارين الثمانية المتبقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم.

إحراز تقدم في القضايا الهامة، ويتعرض التعاون القضائي الإقليمي لإجهاد كبير.

ويساور مكثي القلق كذلك لأن السياسيين والمسؤولين الحكوميين من المنطقة لا يزالون يقوضون الثقة في المساءلة القضائية عن جرائم الحرب، ويشككون في استقلالية الهيئة القضائية وحيادها. وهذا يشكل خطرا حقيقيا على سيادة القانون في جميع أنحاء المنطقة. إن ردود الفعل على الاعتقالات التي جرت مؤخرا لـ ١٠ من المشتبه فيهم في أوراشيه، بالبوسنة والهرسك، يوضح بشكل صارخ هذا الاتجاه المثير للقلق.

وتمجيد مجرمي الحرب مستمر أيضا في جميع أنحاء المنطقة، كما يتضح من قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تقليد مجرمي الحرب المدانين أو سمة بصورة رسمية. وما دامت البيئة السياسية والعقلية لا تدعمان تحقيق العدالة في مجال جرائم الحرب، سيكون من الصعب للغاية تلبية التوقعات المشروعة للجمهور لتحقيق مساءلة فعلية.

وأود أن أكون واضحا في أنه يمكن عكس هذه الاتجاهات السياسية السلبية. ويدعو مكثي المسؤولين في المنطقة إلى التصرف بمسؤولية والامتناع عن تسييس التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية. ما يحث مكثي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا على العودة إلى التعاون الإقليمي البناء والإسراع في اتخاذ خطوات لإعادة بناء الثقة في المساءلة القضائية عن جرائم الحرب. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد من خلال توفير الحوافز الإيجابية والاستفادة من سياسات المشروطة. وكما هو الحال دائما، فإن مكثي مستعد للعمل مع بلدان يوغوسلافيا السابقة، ولدعم المبادرات الرامية إلى تحسين الثقة المتبادلة والمضي قدما بعملية المساءلة.

ومن ناحية أكثر إيجابية، لا يزال مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين يتلقى طلبات عديدة من الزملاء والحكومات في

ومع ذلك، شهد التعاون القضائي الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتكاسة كبيرة مع فشل السلطات الصربية في إنفاذ إدانة جرائم الحرب في قضية ديوكيتش لأكثر من سنة. وقد اعتمدت صربيا الاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب و خطة العمل المتصلة بالفصل ٢٣، الأمر الذي رحب به مكثي في مناسبات عدة، ولكن ليس هناك ما يدل على أنه يجري تنفيذ هذه الالتزامات. وقد فشلت الحكومة الصربية لمدة سنة تقريبا في تعيين رئيس جديد لمكتب المدعي العام لجرائم الحرب. ولم يتم بعد توفير الموارد المخصصة ولا الموظفين الإضافيين الذين تمس الحاجة إليهم، لمكتب المدعي العام لجرائم الحرب. ولا تزال الأنشطة الرامية إلى تعزيز دائرة التحقيقات الخاصة بجرائم الحرب داخل الشرطة، معلقة. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بلغراد، أكدت على أن التقدم المحرز بشأن إقامة العدالة في جرائم الحرب لن يتحقق إذا لم تضع صربيا الخطوات المحددة في الاستراتيجية وخطة العمل موضع التنفيذ. وقد قدمت لي السلطات الصربية تأكيدات بأنه سيتم اتخاذ إجراءات فورية، ولكن من المؤسف أنه لم يتم الوفاء بأي من تلك الالتزامات.

وفيما يتعلق بكرواتيا، لا يزال هناك فصل بين الالتزام الرسمي بدعم إقامة العدالة في جرائم الحرب وما يحدث في الواقع العملي. وكما سبقت الإفادة، فإن سياسة الحكومة الكرواتية تعرقل التعاون القضائي في بعض قضايا جرائم الحرب، بما في ذلك قضايا الفئة الثانية التي أعدها مكثي. لقد استمعنا إلى شواغل كرواتيا، ولكن لا بد من التشديد على أنه مهما كانت النية، فإن السياسة الحالية تمثل تدخلا سياسيا في إجراءات العدالة. ومكثي يحث كرواتيا مرة أخرى على جعل سياساتها العامة متماشية مع التزاماتها. وهذه المسائل، كما هي المسائل السياسية المماثلة، تؤثر سلبا على المحاكمات الوطنية في جرائم الحرب، كما حذر مكثي قبل ستة أشهر. ولا يتم

جميع أنحاء العالم للمساعدة في تعزيز المساءلة المحلية عن جرائم الحرب. وفي الوقت حيث العدالة الدولية هي موضوع كثير من النقاش، ينبغي أن يكون هناك اتفاق على أنه تتمثل خطوة واحدة إلى الأمام في التأكد من أن الهيئات القضائية الوطنية قادرة على محاكمة الجرائم الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد براميرتر على إحاطته الإعلامية.

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على المشاركة في هذه الجلسة وعلى تقاريرهم المفصلة والمفيدة والزاهرة بالمعلومات. كما نشكرهم ونشيد بهم على عملهم الممتاز.

وقبل أن أعطي الكلمة إلى أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول الأخرى، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم، قدر الإمكان، على مدة أقصاها خمس دقائق كي يتسنى للمجلس الأمن إنجاز عمله بسرعة. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستفعل الضوء على الميكروفونات التي يستخدمونها لتشجيعهم على الانتهاء من بياناتهم. ويرجى من الوفود التي تود الإدلاء ببيانات مستفيضة أن تفضل بتوزيعها مكتوبة والإدلاء بنسخ موجزة في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أؤكد من جديد التزام أوروغواي الثابت بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وبالتمسك بمبدأ استقلال القضاء. ويقر بلدي بالإسهام الكبير من هاتين المحكمتين في العدالة الدولية

ويشرفنا أن الزملاء والشركاء في جميع أنحاء أفريقيا يؤيدون تأييدا كاملا عمل مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، وتوافقون إلى العمل مع مكنتي لتطوير القدرات القضائية الوطنية. وكمثال على ما يمكن القيام به، تمكن مكنتي مؤخرا، بدعم مالي سخى من الشركاء، من تدريب ٣٠ مدعيا عاما وفييا من أوغندا وتزانيا وجنوب السودان ورواندا وكينيا على الملاحقة القضائية للعنف الجنسي المتصل بالتزاع.

وبالمثل، وخلال المهام التي قمت بها في يوغوسلافيا السابقة، أعربت رابطات الضحايا والمدعون العامون عن تقديرهم للدعم من مكنتي ومشاركته في تعزيز القدرات الوطنية. إن هذا الالتزام يتجسد في أن منشورنا عن الدروس المستفادة في مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالتزاع ستم الآن ترجمته للمدعين العامين الوطنيين في بلدان يوغوسلافيا السابقة.

ومع تقديم المرافعات النهائية في قضية ملاديتش، خطت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خطوة هامة أخرى تقرها من إنجاز ولايتها. ويواصل مكنتي تقليص حجمه وفقا لذلك. وفي الوقت نفسه، فإن انتقال المسؤوليات من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لا يزال يسير على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان المكتب الأمين العام بان كي - مون. ومنذ زيارته الأولى إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أوائل عام ٢٠٠٧ وحتى اليوم، قدم الأمين العام دعما ثابتا لعمل مكنتي ومكافحة الإفلات من

عن أهمية التعاون بين الدول لهذا الغرض. ونشير كذلك إلى مشكلة إعادة إدماج الأشخاص المفرج عنهم أو الذين برئت ساحتهم وإلى حوار الآلية مع الدول التي أبدت رغبتها في استقبال واحد أو أكثر من هؤلاء الأشخاص.

وبصفتنا رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، نخطط علما مع شعور بالقلق الشديد بالحالة فيما يتعلق بقضية المتهم أوغسطين نغيراباتواري والقاضي أكاي. فالحالة حساسة للغاية. وإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التوصل إلى حل من أجل تحقيق العدالة ومع توفير الضمانات الواجبة لجميع الأطراف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر مكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة على دعمهما المستمر لعملنا، وكرئيس للفريق وعلى المستوى الشخصي، أود أن أؤكد على الاحترام الكبير الذي نكنه لسلطات المحاكم الجنائية الدولية الموجودين في القاعة اليوم.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):
تظل نيوزيلندا مؤيدا قويا لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وكشخص عمل على اتخاذ قرارات مجلس الأمن التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لدي ارتباط خاص بعمل المحكمتين. فآنذاك، لم يتوقع أي أحد منا أننا سنظل جالسين في مجلس الأمن بعد ٢٣ عاما للنظر في استراتيجيات إنجاز المحكمتين. تتفق نيوزيلندا مع القول بأن هذا الأمر قد استغرق وقتا أطول من اللازم.

ويجب علينا جميعا أن نتحمل نصيبنا من المسؤولية عن هذه الحالة. وصحيح أن المحكمتين يمكن أن تفعلنا المزيد من أجل الإسراع بالعمل، غير أنه من الواضح أيضا أن العوامل السياسية كذلك اضطلعت بدور رئيسي في هذا التأخير.

في حالات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، وبدورهما في كفالة المساءلة وتعزيز المصالحة.

سأشير أولا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إننا نلاحظ مع شعور بالارتياح استمرار إحراز التقدم في أنشطة تلك المحكمة القضائية، وإعادة تأكيد الموعد المتوقع لانتهاء عملها القضائي في الوقت المحدد وتحقيق إغلاقها في نهاية عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، نخطط علما على النحو الواجب بالحالتين اللتين يمكن أن تؤثرا على تلك التوقعات، اللتين أشار إليهما الرئيس أغويوس. تشير الحالة الأولى إلى الأفراد الثلاثة المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وأوامر القبض الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ التي لا تزال معلقة. وقد سلط رئيس المحكمة والمدعي العام الضوء على هذه الحالة. وتشير الحالة الثانية إلى الصعوبات التي تواجه المحكمة في استبقاء موظفيها حتى نهاية عملها، ولا سيما مسؤوليها ذوي الخبرات الأكبر.

وبصفتنا الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، سنتابع بشكل وثيق التطورات في كلتا الحالتين ونحن على استعداد للتعاون إلى أقصى ما يمكننا للتوصل إلى حل. وندعو جميع أعضاء المنظمة إلى الإسهام بفعالية في تسوية هذه الحالات وإلى مشاركتنا إيماننا بأن مصالح العدالة الدولية يجب أن تسود على العوامل السياسية والمالية الظرفية.

انتقل الآن إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين يسرنا أن نلاحظ أن التنبؤات عن أمد الولايات القضائية المختلفة هي نفسها تلك المنصوص عليها في التقرير المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بما في ذلك جميع التحديثات. ونخطط علما بالأولوية التي توليها الآلية للبحث عن ثمانية أشخاص متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين ما زالوا فارين ومحاکمتهم، فضلا

لأن تحول الموارد الثمينة من الجهود الأساسية لإنجاز العمل. ولذلك، نرحب بالاقترحات العملية البديلة التي قدمتها المحكمة. ويسرنا أن نرى التزام الآلية المتواصل بتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة ونشيد بالمرونة التي أظهرتها خلال المرحلة الانتقالية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك عن طريق نهج المكتب الواحد وتكليف الموظفين بأداء مهمتين.

لقد أثارَت نيوزيلندا مسألة تركة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الهامة المتمثلة في الوصول إلى الأرشيف أثناء مناقشة المجلس الأخيرة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7707). إننا نفهم ونؤيد رغبة الحكومة الرواندية في أن تحفظ النسخ الأصلية للأرشيف في رواندا. وهذه الرغبة ليست مقتصرة على رواندا. فأي أحد منا في وضع مماثل يرغب في أن تكون الوثائق الهامة لتاريخنا الوطني موجودة على أراضينا. ونحن ندرك أن هناك مسائل عملية ومسائل تتعلق بسير العملية يتعين العمل عليها، ونأمل بالتمكن من حل هذه المسائل. وهذه مسألة مبدئية هامة.

كما يبرز تقرير الآلية أيضا الحاجة الملحة بشكل متزايد إلى التوصل إلى حل شامل لمسألة الانتقال. ونكرر دعوتنا إلى الآلية لوضع عملية للتقييمات قائمة على أساس حساب المخاطر لنقل أمن بريث ساحتهم والأشخاص المفرج عنهم المتبقين في البيت الآمن بأروشا إلى أماكن أخرى.

وفيما تعد نيوزيلندا لاستكمال فترة عضويتها الحالية في المجلس، أود أن أقدم بعض الأفكار الختامية بشأن كيفية استخدام المجلس علاقاته مع المؤسسات القانونية الدولية ذات الصلة في الاضطلاع بولايته. إن لدى جميع هذه الأجهزة مجالات اختصاص أولية، غير أنها جميعا تعمل عند نقطة تقاطع القانون الدولي والسلام والأمن. وعموما، يصعب التخلص من الانطباع بأن أعضاء المجلس يبدون أقل وعيا بالسياقات القانونية والقضائية

فالحكومات لم تقدم دائما مستوى التعاون المطلوب ولم يكن المجلس بالفعالية أو النشاط المطلوبين في تقديم الدعم لإحراز تقدم على النحو الذي نعتقد أنه كان ينبغي إحرازه.

وإذ تدخل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عامها الأخير، تتفق نيوزيلندا مع فكرة أنه ينبغي أن يظل تركيزها الحصري منصبا على إكمال عملها بنهاية عام ٢٠١٧. يسلط كلا تقريرَي الرئيسين وتقرير المدعي العام الضوء على التحديات التي يتعين مواجهتها للالتزام بهذا الموعد النهائي، غير أنه يجب الالتزام به. ويجب على المجلس والأمم المتحدة دعم المحكمة لتحقيق ذلك. ونؤيد، في هذا الصدد، اعتماد حزمة الحوافز للموظفين لتشجيعهم على البقاء مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى حين انتهاء عقودهم. فذلك تخطيط معقول للأعمال ونحن نشيد بالمحكمة على ماثرتها في هذه المسألة.

ويبقى تعاون جميع الدول المعنية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أساسيا في استراتيجيتها للإنجاز. ومن البديهي أن تكون جميع الدول مطالبة بالتعاون مع المحكمتين بغية كفالة تحقيق العدالة. وينطبق ذلك الالتزام بصفة خاصة على دول المنطقة. فهذه المتطلبات محددة بموجب القانون الدولي، وينبغي ألا تخضع لقيود القانون المحلي. وإننا نحث صريحا، في ذلك الصدد، على تقديم دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع أننا ندرك أن من المهم احترام الاختصاصات المختلفة للسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فإن الالتزام الوطني بالتعاون لا يزال قائما ولا يمكن تفاديه بالتلميح إلى أن التصدي للمسألة من اختصاص الغير.

لقد أحطنا علما بأوجه القصور التي حددها تقرير التقييم (S/2016/441) المقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولكننا نعتقد أنه يجب التركيز، في هذه المرحلة من دورة حياة المحكمة، على ما هو عملي وما يمكن تحقيقه. ولا معنى

الولاية الذي طلبه رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في رسالته المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وستختتم المحكمة عملها في عام ٢٠١٧، ونحن نشيد بالإنجازات الهامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في خدمة العدالة والسلام. ويرى الوفد الفرنسي أنه ينبغي أن تكون هذه فرصة لتقييم الإنجازات والممارسات الجيدة لهذه المحكمة، فضلاً عن البحث عن سبل لتحسين الأداء من أجل تحقيق عدالة أكثر فعالية.

وقد أدت محكمة يوغوسلافيا السابقة دوراً ريادياً بمنح خبرتها للمؤسسات القضائية الدولية الأخرى. وهذا العمل المتميز يجب أن يتطور وأن يبقى دينامياً. ولكن يتعين على دول المنطقة الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تبين أن لديها الرغبة في وضع إنجازات القضاء في خدمة الاستقرار على المدى الطويل. وبالتالي، عليها أن تواصل التعاون الكامل مع المحكمة وكذلك مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في عام ٢٠١٦، ووفقاً للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، أجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لطرائق وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تمخض عن توصيات. ويرحب الوفد الفرنسي بأن مدونة لقواعد السلوك لقضاة المحكمة قد ضمت إلى تقرير ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ بناء على التوصية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2016/669). ويشجعنا استعداد المحكمة لإعادة صياغة بعض التوصيات، مما يدل على استكشاف أكثر تعمقاً لإيجاد سبل للتحسين وإجراء حوار هادف فيما يتعلق بالإدارة. وإذ يطالب الضحايا بإحقاق العدالة، يجب أن يظل هذا النهج الفعال شاغلاً دائماً، وأكثر من أي وقت مضى.

وينبغي لفروع محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا والآلية، ودورها مؤقت، أن تلتزم بنفس الدينامية. وفرنسا يسرها أن

التي يمكن أن تدعم عملهم مما كانوا عليه في المرة السابقة التي كانت فيها نيوزيلندا عضواً في المجلس قبل عقدين. فيبدو أن السياسة تهيمن بالكامل الآن ومن الصعب الاحتجاج بأن هذا قد زاد من فعالية المجلس. والسؤال الذي أود أن أطرحه على أعضاء المجلس هو: كيف يمكننا أن نحسن من أدائنا؟

فأعضاء المجلس بحاجة، على الصعيد الكلي، إلى منح المزيد من الاحترام للآليات التي يضعها لإقامة العدل. وبالرغم من أن المجلس قد يكون هيئة سياسية، فإنه يجب على الآليات القضائية التي ينشئها أن تظهر استقلالية وشفافية وانعتاقاً من السياسة - وهي الركائز الأساسية للعدالة في أي نظام قانوني ذي مصداقية. وتناشد نيوزيلندا المجلس وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على المستوى الأكثر إلحاحاً، القيام بدور فعال في رصد المسائل التي أثارناها في بياننا، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته الآلية في مسألة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفي مسألة نقل الأشخاص المفرج عنهم أو الذين برئت ساحتهم إلى أماكن أخرى.

السيد ستيهيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشكر فرنسا موظفي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين مرة أخرى على العمل الذي يقومون به بغية الاضطلاع بالإجراءات القانونية وتؤكد دعمها لهم. وإذ يطلب رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تمديداً فورياً حتى عام ٢٠١٧ لإكمال ذلك العمل، فإن من المهم للغاية أن يكون بإمكانه التعويل على مشاركة جميع الموظفين العاملين معه حتى النهاية.

إننا نشيد إشادة خاصة بالتزام الرئيس أغويوس بأخذ زمام المبادرة. وقد سعى المجلس، باتخاذ القرار ٢٣٠٦ (٢٠١٦) في ٦ أيلول/سبتمبر، الذي أذن بالتعيين العاجل لقاضٍ مخصص على أساس مؤقت داخل دائرة الاستئناف، إلى تقديم دعمه الكامل لهذه الجهود. وبذات هذه الروح تؤيد فرنسا تمديد

هذه المؤسسة تستقي من الممارسات الفضلى للمحكمتين وأما تسعى بنشاط إلى إيجاد حلول جديدة لتحسين أدائها. وفي هذا الصدد، يجب أن تبذل كل دولة قصارى جهدها لضمان أن يتمكن هذا الكيان المؤقت من العمل في امتثال كامل لنظامه الأساسي وضمائنه الإجرائية.

وبعد محكمة رواندا، تنتهي محكمة يوغوسلافيا من عملها قريباً أيضاً. وإذا كان مجلس الأمن قرر إنشاء هاتين المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في التسعينيات، فقد كان ذلك انطلاقاً من اقتناعه بأن الدول المعنية ومواطنيها ينبغي أن يكونوا أول من يستفيد من التعزيز التدريجي لسيادة القانون، ليتأكد استقلال القضاء تماماً ويتحقق واجب التذكر. وستكون كل تلك الدول من الآن فصاعداً خير وكيل لضمان أن ما يعرف بمجرمي الوساطة يحاكمون في سياق من التعاون الإقليمي المتبادل والمتزايد، وأخيراً، في إطار جهد يستهدف تحقيق المصالحة الإقليمية والحفاظ على الذاكرة.

السيد لي يونغشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين بالشكر للرئيس أغويوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتز على إحاطاتهم الإعلامية بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إحراز تقدم نحو إتمام عملها. وقد أصدرت

حكماً في القضية المعروضة على الاستئناف، المدعي العام ضد ميتشو ستانيسيتش وستويان زوبليانين، وأتمت دعوى المدعي العام ضد نيراماسوهوكو وآخرين (قضية "بوتاري")، وحققت تقدماً مستمراً في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والقضية المعروضة على الاستئناف، المدعي العام ضد بريليتش وآخرين. والصين تعرب عن تقديرها لتلك الأنشطة. وتحيط علماً بالتحديات التي تواجه المحكمة والتي

أشار إليها الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتز في تقريريهما (S/2016/976 و S/2016/976، المرفق الثاني)، وتأمل أن تتخذ المحكمة إجراءات لتعزيز الكفاءة والتغلب على الصعوبات التي تواجهها. وترى الصين أن محكمة يوغوسلافيا ينبغي أن تنفذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها في أقرب وقت ممكن، وأن تنهي أعمالها بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تهنيء لصين بالافتتاح الرسمي لفرعها في أروشا. ويسر الصين أن نعلم أن الآلية قد تولت جميع الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وأنها مستمرة في أداء أنشطتها القضائية. كما فتحت الآلية إعادة المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، ووضعت قواعد وإجراءات جديدة، وأصدرت عدداً كبيراً من القرارات والأوامر القضائية، وتعاونت مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالمحاكمات المحلية الخاصة بكل منها. والصين تقدر تلك الأنشطة. ونأمل أن تراعي الآلية الطلب بأن تكون صغيرة ومؤقتة وفعالة، وأن تواصل تعزيز عملها وتحسينه.

ومحكمة يوغوسلافيا تنتهي من عملها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتأمل الصين أن تتعاون هذه المحكمة تعاوناً وثيقاً مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لضمان انتقال سلس لأعمالها المتبقية إلى الآلية. وستواصل الصين دعم عمل المؤسسات.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر أوروغواي، التي ترأست الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن

اضطلاعه بمهمته. وفي ضوء هذه الخلفية، يتبين المنطق وراء القرار الذي اتخذته السنغال بانتقال سجناء محكمة رواندا إليها، وقد دخل تنفيذه في مرحلته النهائية.

ويمكن تفسير ذلك الدعم الواسع بالهدف الأساسي من إيجاد آلية وقائية لمنع تكرار الجرائم الوحشية، التي هي "عار على البشرية". ومع ذلك، يؤسفنا أن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ما زالت ترتكب في شتى أنحاء العالم. وعلى المجتمع الدولي ألا يغفل عن هذه الانتهاكات مهما كانت المصالح السياسية حتى يتبين لمرتكي تلك الجرائم الدنيئة أنها إهانة لضميرنا الجماعي وأن الجناة لن يفلتوا من العدالة. وعلى المجتمع الدولي نفسه أن يقر أيضاً بأن تسييس السعي إلى العدالة لا يحل بجداية القرارات المتخذة ونوعيتها فحسب، بل، وقبل كل شيء، يؤثر بشدة على السلم والاستقرار الدوليين، وصونهما هو سبب وجود المجلس. وعلاوة على ذلك، فقد بات من الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تتولى النظم القضائية الوطنية العمل أخيراً لضمان استمرارية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وحرى بالدول بصفة خاصة أن تعمل على المستوى الوطني لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة المتساوية للجميع.

وهذه المناقشة تعقد في سياق خاص، القبض على السيد أيدين سيفا أكاي، أحد قضاة الآلية الدولية، المتهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية. ولا يخفى أن الوفد السنغالي يتابع هذا الموقف عن كثب ويشيد بالعمل الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية لإيجاد حل. ونقدر أيضاً التعاون القيم من جانب تركيا. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار والمشاورات لضمان أن يسود القانون - الضامن للسلم والأمن.

وفي القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، دعا مجلس الأمن محكمة يوغوسلافيا إلى احترام الجدول الزمني للانتهاج من عملها، وإلى تقليص مدة المحاكمات. ومسألة إعادة إدماج أولئك الذين

المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة على عملهما.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بعقد المناقشة الثانية لمجلس الأمن هذا العام بشأن التقدم المحرز في عمل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ويود الوفد السنغالي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يهنئ القاضي كارمل أغيوس، رئيس محكمة يوغوسلافيا؛ والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا والمدعي العام للآلية الدولية. وأود أيضاً أن أقدم بالشكر للسفير إلبو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي، وأهنته وفريقه بحرارة على العمل الممتاز كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية.

ما من شك في أن إنشاء المحاكم الجنائية من أهم المبادرات في الأمم المتحدة، وهو في الوقت نفسه إسهام مهم في الحفاظ على القانون الدولي وتطويره وإحقاق العدالة وبلورة الفقه الجنائي الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد استفاد هذا النظام القضائي المخصص أيضاً من دعم المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، وحظي بالتعاون من كل الدول في

برأهم المحكمة أو الأشخاص المدانين الذين أتموا مدة عقوبتهم، والاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية، والوصول إلى المحفوظات، ومسألة إعادة توطين ١٤ رواندياً وممارسات تدقيق الحسابات داخل المحكمة وتحسين الآلية لأدائها، في جملة أمور، كلها تحديات لا يمكن التغاضي عنها.

وينطبق الشيء نفسه على مسألة التناقص الطبيعي للموظفين، الذي يستحق أيضاً اهتماماً خاصاً. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي أبدى اليوم على نحو حازم باحترام تلك الأطر الزمنية.

ويفضل عن ذلك، فإن التعاون من جانب المحكمة في استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأساليب عمل المحكمة، وفقاً للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، أمر مشجع للغاية. وما زلنا مقتنعين بأن عملية التقييم متوافقة تماماً مع احترام استقلالية القضاء. وهي أيضاً ضمان لحسن إقامة العدل، ويظل العدل في حد ذاته ضماناً لمصدقية نظام العدالة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إنشاء مدونة لقواعد السلوك وآلية تأديبية تنطبق على القضاة من ناحية، ومن الناحية أخرى إنشاء نظام مركزي للمعلومات بشأن خفض العدد، تظل أهمية قصوى لدينا.

ونعتقد أن المحكمة لديها كفاية من الموظفين وتم توفير التمويل الكافي لها. إن التأخيرات في إجراءات المحاكم، التي سبق إبلاغ المجلس عنها، كانت بسبب إحفاقات إدارية، وفقاً لتقديرنا، ومنها على سبيل المثال التفاوت في توزيع عبء العمل بين القضاة، وعدم دقة التقييم القانوني لتعقيد القضايا والإطالة التي لا داعي لها في إعداد القضايا. وتفهم رغبة رئاسة المحكمة في الاحتفاظ بالموظفين ذوي الذاكرة المؤسسية. ومع ذلك، نعتقد أن طلبات الحصول على جميع أنواع المكافآت لا تستوفي شروط الخدمة في الأمم المتحدة. وتجعلنا نتساءل عن مدى التزام موظفي المحكمة فعلياً بأهدافها.

وفيما يتعلق بقضية إهانة المحكمة، التي بدأها المحكمة فيما يتصل بقضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، نود أن نشير إلى قرار مجلس الأمن الذي أقر استراتيجية إنجاز

ويفضل عن ذلك، فإن التعاون من جانب المحكمة في استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأساليب عمل المحكمة، وفقاً للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، أمر مشجع للغاية. وما زلنا مقتنعين بأن عملية التقييم متوافقة تماماً مع احترام استقلالية القضاء. وهي أيضاً ضمان لحسن إقامة العدل، ويظل العدل في حد ذاته ضماناً لمصدقية نظام العدالة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إنشاء مدونة لقواعد السلوك وآلية تأديبية تنطبق على القضاة من ناحية، ومن الناحية أخرى إنشاء نظام مركزي للمعلومات بشأن خفض العدد، تظل أهمية قصوى لدينا.

وأخيراً، فإن الطابع المؤقت لولاية المحكمة، وكذلك لآلية تصريف الأعمال المتبقية، يعني ضرورة اعتماد إدارة تعمل بتنوع النظم وتكفل التمثيل الجغرافي المتوازن داخلها. تلك هي المبادئ التي لن يتم التسامح مع أي استثناء لها، مع الأخذ في الاعتبار بقاء مؤسساتنا ومستقبل كوكبنا.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
لقد استعرضنا بعناية التقارير المقدمة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2016/670) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر

هيكلاً مُدمجاً مؤقتاً أنشئ بغية إتمام عملية إغلاق المحكمتين. وهو ليس نموذجاً جديداً من السلطة القضائية الدولية. إن مدة ولاية الآلية محدودة ومشروطة بدورة استعراض كل سنتين لأنشطتها يضطلع بها مجلس الأمن.

ولا يعطي تقرير الآلية أي تنبؤات أولية لفترة النظر في بعض الحالات، التي بقيت على سجلها مدة سنة تقريباً. ونوجه الدعوة إلى حل تلك المشكلة في التقارير المقبلة. ونتوقع من تلك الهيئة الالتزام الصارم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك توقيات الجلسات. ونأمل أن تستخدم الآلية كل الفرص الإجرائية المتأصلة في نظامها الأساسي، بما في ذلك في حالة حدوث ظروف غير متوقعة.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن اليابان ملتزمة التزاماً شديداً بسيادة القانون وتؤيد تأييداً كاملاً أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونقدر تقديراً عالياً دورهما الهام في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونقدر الجهود التي تبذلها المحكمة في تنفيذ حكم دائرة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين في حزيران/يونيه، الذي أصدر حكماً بالسجن ٢٢ سنة على المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب. وتأمل اليابان أن يساعد الحكم على تحقيق العدالة في المنطقة. وقد صدر الحكم تمثيلاً مع الجدول الزمني المتوقع على الرغم من التناقص الجسيم في عدد الموظفين. ونشيد بقيادة الرئيس أغويس وندعو المحكمة إلى المحافظة على جدولها الزمني القضائي مع اقتراحها من الإغلاق في نهاية عام ٢٠١٧. تتطلب المحكمة التعاون الكامل من الدول الأعضاء للاضطلاع بولايتها. لذلك نشعر بالقلق إزاء حالات عدم التعاون. ونذكر بأن الدول الأعضاء مطلوب منها التعاون الكامل مع المحكمة. ويجب على الدول المعنية الوفاء بالتزاماتها.

عمل المحكمة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وكذلك القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، التي تنص على أن المحكمة يجب أن تركز جهودها على الملاحقة القضائية ومحاكمة المسؤولين الرفيعي المستوى الذين يشتبه في أنهم مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة ابتداء من عام ١٩٩١. ومن الواضح أن ذلك لا ينطبق على القضايا المتعلقة بإهانة المحكمة. إن الخيارات الممكنة، لضمان تحقيق العدالة في هذه الحالة بما في ذلك نقل الحالات البسيطة إلى الولاية القضائية الوطنية، مذكورة أيضاً في قرارات المجلس التي أشرت إليها. وعلى أية حال، ينبغي ألا يكون لهذا الموضوع تأثير في استراتيجية إغلاق المحكمة.

ومن الواضح أنه لا توجد صلة لهذه المهمة بكفالة العدالة في أخطر الجرائم التي تركز عليها المحكمة، وتحديد المسائل من قبيل المناخ والعقلية السياسية في بلد ما، أو وجهة النظر العالمية تاريخياً، أو الحلول المتعلقة بالموظفين. ونحث المسؤولين في المحكمة على ألا تلهيهم توافه الأمور عن الأهداف التي حددها النظام الأساسي للمحكمة وقرارات المجلس.

وقد دعا وفد بلدي طوال سنوات عدة إلى مبادرة لإجراء استعراض مستقل لعمل المحكمة. وفي المرحلة الأخيرة من ولاية المحكمة، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا التقييم، وفقاً للقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥). وكما توقعنا، في بعض الحالات، وجد مراجعو الحسابات مشاكل حاولنا مراراً تنبيه المجلس إليها، بما في ذلك الافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة وسليمة للمدة التي تستغرقها الإجراءات. ونحن ممتنون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على عمله. وللأسف، فإن المحكمة لم تقبل جميع التوصيات الموجهة إليها. ونأمل أن يستمر تحليل توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتنفيذها.

وإننا نراقب عن كثب عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونود أن نذكر بأن الآلية، وفقاً للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تمثل

ونثني على حكومة تنزانيا لدورها البالغ الأهمية وإسهامها القيم في ذلك الصدد.

وتشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء عمل الآلية بشكل سلس في تولي المسؤولية عن عدد من وظائف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونكرر ندائنا إلى الدول الأعضاء لتقديم الدعم الكامل للآلية، لا سيما في تعقب الهاربين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإنفاذ الأحكام، ونقل من قضوا مدة عقوبتهم أو برأهم المحكمة إلى أماكن أخرى.

وفيما يخص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن ماليزيا شعرت بالاطمئنان بفضل الالتزام الذي أعرب عنه رئيسها بأن العمل القضائي للمحكمة لا يزال يسير على المسار الصحيح وسيكتمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في قضايا المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، والمدعي العام ضد برليتتش وآخرين، والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش.

وتحيط ماليزيا علماً بالتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن أساليب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأعمالها واستجابة المحكمة لتقرير المكتب (S/2016/441). ونرحب باعتماد مدونة قواعد السلوك المهني من جانب قضاة المحكمة، تمثيلاً مع توصيات المكتب. ومع أن التوصيات الأخرى الصادرة عن المكتب قد تكون لها بعض المزايا، فإننا نعتقد أن المحكمة في هذه المرحلة ينبغي أن تركز وقتها ومواردها على إنجاز عملها القضائي في غضون الموعد النهائي المنصوص عليه، بدلاً من أن تنشغل بمسائل إدارية وتنظيمية.

وفي الإحاطة الإعلامية اليوم، سمعنا مرة أخرى من القاضي أغويوس عن مدى التأثير الشديد الذي لا يزال يحدثه

ونشكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقريره (S/2016/441) وتوصياته. وتحيط اليابان علماً بجهود التنفيذ التي قامت بها المحكمة، الأمر الذي أدى إلى وضع مدونة لقواعد السلوك. وعلى الرغم من أن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أمر هام، فيجب ألا ننسى أن أولوية المحكمة ينبغي أن تظل إنجاز عملها القضائي بحلول نهاية العام المقبل.

وإذا انتقل إلى الآلية، نتقدم أولاً بتهانينا على افتتاح الآلية لمقر عملها الجديد في أروشا في تشرين الثاني/نوفمبر. ونطلب إلى الآلية، التي هي الآن في مرحلة التعامل مع إعادة المحاكمة والطعون من المحكمة، العمل بفعالية وكفاءة لإنجاز أحكامها على النحو المتوقع، وتقصير إطارها الزمني إن أمكن. يشكل إلقاء القبض على الهاربين المتبقين أولوية بالنسبة للآلية، ونحيط علماً بالاستعراض الشامل من قبل المدعي العام للجهود المبذولة في هذا المجال. ويحدونا الأمل في أن تحقق الخطوات الجديدة التي تستند إلى هذا الاستعراض نتائج إيجابية، وندعو مرة أخرى جميع الدول المعنية إلى التعاون الكامل مع الآلية.

وتعرب اليابان عن امتنانها لتفاني كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ويحدونا أمل قوي في أن يساعد عمل الهيئتين الضحايا على رؤية العدالة التي طال انتظارهم لها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أرحب مرة أخرى في نيويورك بالقضاة والمدعي العام الممثلين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأشكرهم على إحاطتهم الإعلامية الشاملة للغاية.

يرحب وفد بلدي بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته المحكمة والآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونود، على وجه الخصوص، أن نهني آلية تصريف الأعمال المتبقية على الافتتاح الرسمي لمبانيها الجديدة في أروشا في الشهر الماضي.

ونحن أيضا مدينون للضحايا بأن نظل ثابتين في التزامنا بتحقيق العدالة والمساءلة، بعد سنوات عديدة، وبتقديم الدعم الكامل للمحكمتين في الاضطلاع بولايتيهما حتى انتهاء العمليات. فنحن ببساطة لا نملك المكانة الأدبية التي تجعلنا نتنكر للمحكمتين.

ولذلك، فإن ماليزيا ترى أن مما لا يصدق حقا أن تبدو أولويات ضمان العدالة ومراعاة الأصول القانونية مخفاة في شواغل طاغية حيال الميزانية والمواعيد النهائية. ولا شك أن الإرث التاريخي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إنهاء الإفلات من العقاب وفي إرساء الأساس لتحقيق العدالة الجنائية الدولية سيظل لفترة طويلة بعد إغلاق المحكمتين. والأمر الأقل وضوحا هو ما إذا كان مجلس الأمن سيكون أيضا على الجانب الصحيح للتاريخ في دعم المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية إلى آخر الطريق حتى إنهاء الإفلات من العقاب.

السيدة ملفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أؤكد مجددا على دعم المملكة المتحدة المستمر لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والتزامها بهذا العمل. إنهما تقودان الكفاح ضد الإفلات من العقاب، وإحضاع الجناة للمساءلة، وتحقيق العدالة للضحايا. ومن دواعي الأسف أن ذلك العمل مطلوب بقدر كبير اليوم في جميع أرجاء العالم - في سوريا وفي العراق وفي أماكن أخرى كثيرة.

ويسرنا أن عمل المحكمة لا يزال يجري على المسار الصحيح وهي إذ تتجه نحو الإغلاق في عام ٢٠١٧. وفي حين نأسف لعدم التمكن من إكمال المحاكمة في قضية المدعي العام ضد غوران هادزيتش، فإنه لا يمكن إنكار التقدم المحرز. فلاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين قد احتتم، واتخذت خطوات كبيرة نحو إنجاز المحاكمة في قضية

تناقص عدد الموظفين على عمل المحكمة ويمكن أن يؤثر على استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ونعتقد أنه، في هذه المرحلة الأخيرة من عمل المحكمة، ينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لدعم المحكمة في مواجهة تلك التحديات الحاسمة.

وترى ماليزيا أن عكس الاتجاه في التعاون مع المحكمة يشكل مصدر انزعاج شديدا، لا سيما في سياق الحركات التحريفية في المنطقة وتمجيد مجرمي الحرب. فهذه علامات إنذار يجب ألا يتجاهلها المجتمع الدولي، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تقويض الخطوات الكبيرة التي قطعناه في العقود الأخيرة نحو إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نحث صربيا على الوفاء بالتزاماتها القانونية باستئناف التعاون مع المحكمة، بما في ذلك من خلال تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة من المحكمة. كما ندعو الدول الأعضاء المعنية في يوغوسلافيا السابقة إلى تكثيف وتيرة الملاحظات القضائية لجرائم الحرب وفعاليتها من خلال سلطاتها الوطنية فيما يخص القضايا التي تحال إلى ولاياتها القضائية الوطنية.

لقد قرر مجلس الأمن، قبل أكثر من ٢٠ عاما، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الإبادة الجماعية والاغتصاب الجماعي والتطهير العرقي. والحقيقة المؤلمة هي أنه إذا كانت لدى مجلس الأمن حينها الإرادة السياسية لمنع أو وقف الفظائع الجماعية المرتكبة في رواندا وفي منطقة البلقان ولتحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لما كانت ثمة حاجة إلى إنشاء أي من المحكمتين.

ومع ذلك، فإنه في الأحداث الدامية التي أعقبت النزاعات في رواندا وفي البوسنة والهرسك، يدين مجلس الأمن للضحايا بتقديم الجناة إلى العدالة على ما ارتكبوه من جرائم بشعة.

هذا أمر مستصوب. ونحن نتفق مع ذلك، ولكننا نرى أنه قد فات الأوان في عمر المحكمة لكي تنفذ جميع توصيات المكتب. وذلك يخاطر بتحويل الموارد عن إكمال المهام الأساسية، التي يجب أن تكون محور التركيز. وأخيراً، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نرحب بالخطة الخاصة بإرث العمل، وسندعم إجراء حوار حول إرث المحكمة.

وبالنسبة للآلية، نشعر بالسرور من عملها في الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك بشأن ضمان الانتقال السلس من المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية. ويجري العمل القضائي بكفاءة، بما في ذلك بشأن قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش واستئناف المحاكمة في قضيتي المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي اللتين نقلتا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويساورنا القلق من حالة القاضي أكاي، إذ نشير إلى أن الأمين العام قد أكد على الحصانة، ولكن تركيا اختلفت مع ذلك الموقف. كما ننوه إلى أن هناك إجراءات قانونية جارية أمام الآلية. ونأمل أن يتم اتخاذ قرار مناسب في أسرع وقت ممكن.

ومن المهم أن يتم القبض على جميع المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن تتم محاكمتهم أمام الآلية. ونحن ممتنون للمدعي العام على جهوده المتواصلة للعثور على الهاربين وإلقاء القبض عليهم، وندعو جميع الدول إلى التعاون لبلوغ تلك الغاية.

وكما في يوغوسلافيا السابقة، إن المحاكمات الوطنية هي في الأساس من أجل كفالة العدالة لجميع ضحايا الجرائم المرتكبة في رواندا. ونشكر المدعي العام على عمله المتواصل في هذا الصدد، ونشجع جميع الدول المعنية على التعاون.

إننا نرحب بانخفاض أعداد الأشخاص المفرج عنهم وأولئك الذين بُرئت ساحتهم من المقيمين في أروشا، فضلاً

المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، ويتواصل إحراز تقدم في الاستئناف في قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين. كما يستمر الانتقال إلى الآلية في الموعد المحدد.

ونحن ممتنون لتدابير الكفاءة والتقليص التي تمت في سبيل تحقيق ذلك، وسعداء بتأييد التعديل المدخل على النظام الأساسي للمحكمة مما يمكن من تعيين قضاة مخصصين لدائرة الاستئناف، الأمر الذي يمثل خطوة عملية لازمة من جهة المجلس لتمكين المحكمة من إنجاز عملها. ونذكر الصعوبات التي يسببها تناقص عدد الموظفين، ونقدر الجهود المبذولة لمواجهة ذلك. ويحدونا الأمل في أن يظل الموظفون يقومون بأدوارهم حتى انتهاء الولاية المتمثلة في إتمام عمل المحكمة.

إن تعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يزال مهماً كما كان دائماً. ونرحب باستمرار التعاون بين مكتب المدعي العام للمحكمة وسلطات دول المنطقة. ومع ذلك، يساورنا القلق من أن البيئة السياسية تؤثر تأثيراً سلبياً على التعاون القضائي الإقليمي، ونكرر دعوة المدعي العام إلى اتخاذ خطوات عاجلة لعكس مسار الحالة. ويساورنا القلق بوجه خاص لأن أوامر القبض على الأفراد الثلاثة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة لم تنفذ بعد. ونحث صربيا على الوفاء بالتزامها بالتعاون وتسليم هؤلاء الأفراد إلى المحاكم. فعدم الاتفاق على الصعيد الإقليمي بشأن تسليم المشتبه بارتكابهم جرائم حرب أيضاً يعوق بشدة الجهود الرامية إلى المقاضاة على جرائم الحرب. وهذا يعرقل المصالحة ويمكن أن يؤدي إلى تقويض إرث المحكمة.

وفيما يخص توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يسرنا أن المحكمة قد نفذت بالفعل التوصية المتعلقة بوضع مدونة قواعد للسلوك المهني للقضاة. ونرى أنه ينبغي أن يكون جميع قضاة المحكمة خاضعين لهذه المدونات. كما نرحب بإشارة قضاة المحكمة إلى استعدادهم لقبول وجود آلية تأديبية واعتبارهم أن

راتكو ملاديتش، المتهم بجريمة الإبادة الجماعية للشناق من سريرينيتسا، وترويع سكان سرايفو، وأخذ حفظة للسلام تابعين للأمم المتحدة كرهائن.

إن الولايات المتحدة تدعم عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من أجل أن تختتم على وجه السرعة إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتفيتش، وإجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي. وتتوصل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الحقائق من خلال العملية القضائية، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل مكافحة أولئك الذين يسعون إلى تشويه الحقائق، أو تغيير التاريخ، أو إعادة كتابة الحقيقة.

وتلاحظ الولايات المتحدة ببالغ القلق الأثر الضار لتزايد الخطاب السياسي المختلف والانقسام في المنطقة إزاء السعي لتطبيق العدالة على مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وهذه التصريحات المؤججة للمشاعر يمكنها أن تلحق الضرر بالتعاون الإقليمي بين دول يوغوسلافيا السابقة، وهو تعاون أساسي لتعزيز المساءلة عن جرائم الحرب.

وتود الولايات المتحدة أن تكرر الكلام عن أهمية تعاون جميع الدول المعنية تعاوناً كاملاً مع المحكمة. ولا يزال القلق يساور الولايات المتحدة لأن ثلاثة أوامر بإلقاء القبض على أفراد متهمين بانتهاك حرمة المحكمة في ما يتعلق بتخويف الشهود في قضية شيشيلي لا تزال من دون تنفيذ في صربيا منذ ٢٢ شهراً. والولايات المتحدة، إدراكاً منها بأن التعاون هو التزام متواصل وضروري لعمل المحكمة، تدعو صربيا إلى تنفيذ هذه الاعتقالات على وجه السرعة. وعدم التعاون الكامل مع المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي وقرارات مجلس الأمن يقوّض المهام الأساسية لنظام العدالة الدولية، ويجب معالجته بالسرعة المناسبة.

عن النهج الأكثر كفاءة حيال الحفاظ على الذين لا يزالون هناك، والجهود الجارية بشأن إعادة توطينهم. ونأمل أن نسمع عن حدوث تطورات إيجابية تجاه ذلك في الوقت المناسب.

أخيراً، نرحب بافتتاح المباني الجديدة لفرع الآلية في أروشا. إن هذه الآلية تضطلع بدور حيوي في نظام العدالة الجنائية الدولية. لذلك، أود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على استمرار دعمنا لها أثناء تنفيذ المهام المتبقية لمحكمة يوغوسلافيا ورواندا.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّمت بالإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها الصادق للرئيس أغويوس، والرئيس ميرون، والمدعي العام براميرتز، على إحاطاتهم الإعلامية اليوم أمام مجلس الأمن، وكذلك على قيادتهم وإسهاماتهم حيال النهوض بالعدالة من أجل ضحايا أبشع الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. فبدون المثابرة والعزم من جانب القضاة والموظفين في المحكمتين، لكان باستطاعة مرتكبي أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية - الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية - أن يستمروا في العيش بحرية مع الإفلات من العقاب، وهي نتيجة غير مقبولة.

إن الجهود الدؤوبة التي تبذلها هاتان المحكمتان الجنائيتان الدوليتان أسفرت هذا العام عن التوصل إلى معالم هامة تحذر المرتكبين المحتملين في كل مكان من أنه لن يكون هناك إفلات من العدالة. وفي وقت سابق من هذا العام، وُجد رئيس جمهورية صربسكا السابق رادوفان كاراديتش مذنباً، وحُكم عليه بالسجن ٤٠ سنة بتهمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب - وهي إدانة تاريخية بدت في وقت من الأوقات أنها مستحيلة. وفي هذا الأسبوع تحديداً، بدأت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المرافعات الختامية في قضية القائد العسكري البوسني الصربي

أعمالاً مروعة ضد المدنيين ما زالوا ماضين حتى الآن من دون عقاب في أماكن مثل سوريا وجنوب السودان. وإنجاز عمل الآلية بنجاح سوف يثبت أن العدالة ليست هامشية بالنسبة إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وإنما هي أساس له.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): مع الترحيب بالتقدم الوارد ذكره في التقريرين الأخيرين لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2016/670) وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر S/2016/669)، يعتبر وفد بلدي أنه من الأهمية القصوى بمكان انعقاد هذه الجلسة اليوم، واتخاذ القرار فيما بعد بإعادة تعيين القضاة والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في ضوء الإغلاق المزمع لأبواب المحكمة في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على التدابير والجهود التي يضطلع بها رئيس المحكمة لكفالة الانتهاء من جميع القضايا المعروضة على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الوقت المناسب.

اليوم، وفيما نحن في المرحلة الأخيرة من عمل هذه المحكمة، ينبغي لنا أن نولي اهتماماً خاصاً للمشاكل والتحديات الراهنة التي لا تزال المحكمة تواجهها، مع التنويه بإنجازاتها المعروفة جيداً في مكافحة الإفلات من العقاب، وإسهامها في تحقيق العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون.

أولاً، أود أن أثير مسألة التعاون مع المحكمة. وفقاً للمادة ٢٩ من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا، فإن مسألة التعاون والمساعدة القضائية تشكل أحد الشروط المسبقة لتنفيذ ولاية المحكمة بنجاح. والمؤسف أنه لأكثر من ٢٢ شهراً، صربياً لم تنفذ أوامر المحكمة بإلقاء القبض على ثلاثة متهمين من الصرب. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للامتناع عن التعاون، ونحث حكومة صربياً على العودة إلى طريق الامتثال الكامل لالتزاماتها.

لقد أنشئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الجنائية الدولية

وتثني الولايات المتحدة على الجهود التي بذلها مؤخراً مكتب المدعي العام لاعادة النظر في جهود تعقب الفارين وتنفيذ الاستراتيجيات المنقحة لمواجهة التحديات الرئيسية، بحيث يجري بسرعة تحديد أماكن الفارين الثمانية المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة. والولايات المتحدة ثابتة في التزامها بكفالة القبض على هؤلاء الفارين وتقديمهم إلى العدالة، ونحن لا نزال على استعداد لتقديم مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل هؤلاء الرجال الثمانية. وتود الولايات المتحدة أيضاً أن نعرب عن تقديرنا الصادق للجهود التي تبذلها المحكمة، ولا سيما مكتب المدعي العام، في بناء القدرات لدى المدعين العامين على الصعيد الوطني.

والسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة يجب ألاّ ينتهي بانتهاء عمل هاتين المحكمتين. وبينما أصدرت المحكمتان بنجاح أحكامها بحق العديدين من الجناة الرفيعة المستوى، فإن المزيد من المساءلة عن الجرائم المرتكبة يتوقف على المحاكمات العادلة والفعالة التي تجريها المحاكم الوطنية بحق الجناة المزعومين ذوي المستويات المتوسطة والدنيا.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء عمل الآلية، الذي لا يزال متوقفاً مع احتجاز القاضي أيدين سيفا أكاي في تركيا، وهو الذي كان متوقعاً أن يعمل على قضية معروضة على الآلية. ونذكر بأن مجلس الأمن قد أنشأ الآلية بطريقة تتيح للقضاة العمل عن بعد، باستثناء عقد الجلسات أو وفقاً لتوجيهات الرئيس. ونكرر أهمية أن يتمكن القضاة من الاضطلاع بهذا العمل الهام باسم الأمم المتحدة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نأمل أن يجري حل هذه المسألة على وجه السرعة.

وبفضل تفاني هاتين المحكمتين بلا كلل، تلقى ضحايا الفظائع المروعة قسطاً مجدياً من العدالة. إن تعزيز العدالة والمساءلة يزداد أهمية في الوقت الحاضر، بينما هناك قادة ارتكبوا

فضلا عن الجهود التي تبذلها آلية تصريف الأعمال المتبقية من أجل خفض التكاليف وتحسين الإجراءات والعمليات.

نرحب بالعمل النشط للآلية فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لتولي مسؤوليات جميع الجوانب المتبقية لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد إغلاقها العام المقبل، بما في ذلك صون المحفوظات. ونحن لا نملك ترف نسيان دروس التاريخ التي تعلمناها بتكلفة مذهلة في الأرواح البشرية، وإلا فإن الجهود المشتركة الرامية إلى منع الجرائم البشعة في المستقبل سيكون مآلها الفشل.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على ضرورة التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية لكفالة فعالية أداؤها.

ونحث جميع الدول على التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية واحترام ولايتيهما في الامتثال التام لالتزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد قنديل (مصر): لقد اطلعنا باهتمام على محتوى التقريرين الدوريين محل النقاش اليوم (S/2016/669 و S/2016/975)، وأود في هذا الإطار الإشادة بالتقدم المحرز في تنفيذ الهيئتين القضائيتين الدوليتين لمهامهما. والتأكيد على دعم جهودهما لحين الانتهاء منها في الآجال المحددة.

أتوجه بالتهنئة لرئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بمناسبة افتتاح المقر الخاص بها في أروشا نهاية الشهر الماضي. كما أحيي حكومة تزانبا الشقيقة على تعاونها المقدّر، وتوفيرها لكافة الإمكانيات اللازمة لاستضافة مقر الآلية.

لقد هدف مجلس الأمن من إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا التأكيد على إعلاء مبادئ العدالة وسيادة القانون وإظهار حرص وجدية المجتمع الدولي على التصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛

الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، من أجل كفالة العدالة العالمية والمسؤولية عن الجرائم الدولية الخطيرة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نشعر بقلق خاص إزاء الاتجاه الأخير نحو تعليق التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية أو التقليل منه. ونحن نشهد أيضا حالات حيث تقرر الدول الانسحاب من معاهدات سبق أن وقّعت عليها. ونحن نأسف لهذه القرارات ونعتبرها خطوة إلى الوراء، إذ تقوض جهود الوقاية والملاحقة القضائية الواجبة لأشد الجرائم خطورة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف في دعمه القوي لعمل المحاكم الجنائية، من أجل حماية الحق في العدالة لجميع ضحايا الفظائع الجماعية.

والإشكالية الثانية التي ذكرها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي تناقص عدد الموظفين. يساورنا القلق إزاء هذه المشكلة، وننوّه بالجهود التي يبذلها مكتب الرئيس وأمين السجل لمعالجتها. ومع الأخذ في الاعتبار إمكانات تحلّي الخبراء من ذوي الخبرة العالية عن وظائفهم في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابق بينما تقترب ولاية المحكمة من نهايتها، نحن بحاجة إلى توفير دعمنا للمقترحات الرامية إلى تعزيز موارد المحكمة بغية مواجهة هذا التحدي الإداري.

وفي سياق آخر، يرحب وفدي بمشروع عقد سلسلة من الاجتماعات الختامية التي تتعلق بإرث المحكمة تحت عنوان "حوارات حول إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة"، والتي تحضّر لها المحكمة من أجل تلخيص الممارسات الفضلى منذ أكثر من ٢٠ عاما من عملها، وتعزيز جهود العدالة الانتقالية في المنطقة. ونود أيضا أن نذكر جهدا إيجابيا آخر يرمي إلى جمع المعارف والخبرات التي اكتسبتها المحكمة في مكان واحد، من خلال إنشاء أول مركز للإعلام يكون تابعا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بحيث يتواجد داخل دار بلدية سرايفو في البوسنة والهرسك.

وفي ما يتعلق بالآلية، يثني وفد بلدي على أنشطتها القضائية وإصدار أكثر من ٨٠٠ من الأوامر والقرارات منذ إنشائها،

وضمن مساءلة مرتكبيها؛ وترسيخ مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب على الساحة الدولية.

وقد قامت المحكمتان بدور مقدر وجهد حقيقي في إتمام مهامهما في تتبع المتهمين وحماية الشهود وتعويض الضحايا؛ وضمن المحاكمات العادلة. فقد أنهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولايتها؛ ومن المقرر أن تلحق بها محكمة يوغوسلافيا السابقة نهاية العام المقبل. حيث تتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية بفرعها في لاهاي وفي أروشا المسؤولين عن الملفات ذات الصلة باختصاص المحكمتين. ونود في هذا السياق الإشادة بالجهود المبذولة لضمان انسيابية عملية التسليم والتسلم.

السيد ميدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب ونشكر بالقاضي ثيودور ميرون رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي كارمل أغويوس رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطتهم الإعلامية نصف السنوية. كما نشكر مكتب الشؤون القانونية وتحديد السيد ميغيل دي سيريا سواريس والسيد ستيفن ماتياس على عملهما وحوارهما في الوقت المناسب.

ونعتمد هذه الفرصة أيضا للإشادة بقيادة وفد أوروغواي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية الجهود التي تبذلها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن العمل الذي تضطلع به هاتان الهيئتان قد أكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب عن هذه الجرائم البشعة، وذلك لمنع تكرارها. وتساعد هذه الجهود على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة العدالة للضحايا.

إن اقتراب نهاية ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يحتم استمرار دعم المجلس للمحكمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، والانتهاء من القضايا المنظورة أمامها في التوقيت المحدد. فضلا عن الاستفادة من الخبرات المتراكمة للعاملين في المحكمة حتى نهاية ولايتها. كما نحث الدول الأعضاء على استمرار التعاون مع هيئة المحكمة وفقا لولايتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية المتاحة، لتسير أعمال الآلية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على النحو المطلوب.

إن المحاكم الجنائية الدولية أداة هامة توصل إليها المجتمع الدولي لضمان إرساء العدالة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وبالتالي فإن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من التجريبتين الخاصيتين بالمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة تستحق الدراسة والتدوين كمرجعية للمستقبل يمكن البناء على إنجازاتها والعمل على تلافي أي إخفاقات أو أوجه قصور. فإن الإرث القانوني للمحكمتين هو ملك للمجتمع الدولي. وعلى

القضائية وإصدار أحكامهم في الوقت المناسب، وفقاً للمبدأ العالمي المتمثل في مراعاة الأصول القانونية.

وفي ذلك الصدد، ندعم أعمال وجهود رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وفريق عمله ونشيد بها، على ما أحرزته من تقدم وعلى فعاليتها، اقتصادهم وشفافيتها. وعلاوة على ذلك، إننا ندعم الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها الآلية، وهي تشمل تكثيف الجهود لإيجاد أماكن ملائمة لنقل الموظفين، ومن ثم تزويدهم بالمساعدة المناسبة، التي ستسهم في خفض التكاليف العامة. وإننا نحث الآلية على الحفاظ على وتيرة عملها كما وردت في تقريرها الإداري، بغية ضمان وجود انتقال ناجح وسلس من المحكمة.

أخيراً، نؤكد مجدداً على دعمنا لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، لكي تواصل اتخاذ الخطوات الضرورية لإنجاز عملها بشكل سريع، ولضمان إنجاز جميع القضايا التي لا تزال قيد المحاكمة بدون إبطاء في عام ٢٠١٧، على النحو المتوخى تماماً. والقيام بذلك سيتيح للمجتمع الدولي الوفاء بالتزامه بتوطيد سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للقاضيين المؤقرّين، السيد كارمل أغويوس والسيد تيودور ميرون، وللمدعي العام سيرج براميرتس على المشاركة في جلسة اليوم. وممتنون في الوقت نفسه لأوروغواي على عملها الهام في رئاسة الفريق العامل المعني بالمحاكمتين الدوليتين. إن الإحاطات الإعلامية المتبصرة التي قدمها القاضيان والمدعي العام أمثلة مفيدة على العمل الهام الذي يجري تنفيذه من قبل المحكمتين الدوليتين، اللتين كان إنشاء مجلس الأمن لهما مبادرة حاسمة للحفاظ على مثل العدالة الدولية، وضمان سيادة العدالة على الإفلات من العقاب. وإننا ندعم دعماً كاملاً أعمال المحكمتين الدوليتين، لإدراكنا أن إرثهما سترك بصمة حاسمة بترسيخ العدالة الجنائية الدولية.

ومع انتهاء أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونقل محفوظاتها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، نرى أنه من الضروري تعزيز التعاون بين الآلية والدول بغية كفالة الامتثال للولاية المناطة بها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وتكتسي هذه العلاقة أهمية حاسمة للمساعدة على كفالة أن نحقق الأهداف المرجوة، لا سيما فيما يتعلق باعتقال المهربين من العدالة والامتثال للأوامر القضائية ذات الصلة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بالتعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات في البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل عاملاً إيجابياً في تعزيز أعمال المحكمة في هذه المرحلة الانتقالية. وبالرغم من مختلف الصعوبات التي نواجهها في هذا المسعى، نحث على تعزيز العلاقات التعاونية بين تلك البلدان وهذا المنتدى القضائي.

وكذلك نعتقد أن دعم الدول الأخرى والمنظمات الدولية أمر حيوي لنتائج ناجحة في القضايا المعلقة. ولهذا الغاية نرى من الضروري كفالة إمكانية الوصول إلى الوثائق والمعلومات ذات الصلة والشهود، فضلاً عن كفالة حماية الشهود ونقلهم، حتى نيسر تعزيز إقامة سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. وبلدنا تقدر أيضاً مساهمات مكتب المدعي العام في تعزيز المؤسسات الوطنية القانونية للدول التي شكلت جزءاً من تلك الأراضي فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

ونود أن نسلط الضوء على جهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتفانيها في العمل على الانتهاء من مهامها في الإطار الزمني المحدد، أي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تمسحاً مع الاستراتيجية المتفق عليها في ذلك الصدد.

ومع أنه ينبغي للقضاة أن يؤدوا مهامهم باستقلالية وحيادية، فإننا مقتنعون بأنه يجب عليهم إجراء المحاكمات

بالسعي لإيجاد السبل لتحسين عملها وإجراءاتها وأساليب عملها، وللحفاظ على المرونة في تكليف موظفيها بالمهام بغية زيادة الفعالية والكفاءة إلى الحد الأقصى.

إننا نثني على إنشاء وافتتاح المباني الجديدة للآلية في أروشا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بمحفوظات ومرافق مخصصة، بالتمكين من الموقع المشترك لآلية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكما أوضح القاضي ميرون،

”[إنها] لا تقتصر على كونها رمزاً للمساءلة وسيادة

القانون، بل نموذجاً جديداً للعدالة الدولية ومن أجلها ... يجب أن ينجح إذا أُريد للعدالة الدولية والنضال لإنهاء الإفلات من العقاب أن ينجحاً بحد ذاتهما في الأمد الطويل.“

ونرحب، بالقدر نفسه، بتعيين الأمين العام للسيد أوليوفمي إلياس بصفته المسجل الجديد للآلية.

لقد علمنا بقلق كبير باعتقال القاضي أيدين سيداف أكاي. ونناشد الحكومة التركية إطلاق سراحه. إن اعتقاله ينتهك مبدأ استقلالية العدالة وامتيازات القضاة وحصاناتهم، مما يوجب شعوراً بعدم اليقين لدى القضاة الآخرين.

أخيراً، نود أن نبرز أن مبادئ العدالة الجنائية الدولية الكامنة في المحكمتين الجنائيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، كانت أساسية لعمليات التعافي عقب الأحداث الفظيعة التي وقعت في تلك الأراضي. وإنشاء المحكمتين رداً على الفظائع المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، كان أمراً أساسياً في الحفاظ على الثقة بالقانون الدولي، وضمان أن يخضع للمساءلة المسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي للمحاكمة، وأن توضع الآليات القضائية موضع التنفيذ بصفته رادعاً وإنذاراً بأن مثل تلك الجرائم لن تُترك بدون عقاب، وأن الإنصاف للضحايا

إننا نشيد بالتقييم الذي أجراه القاضي كارمل أغويس والمدعي العام سيرج براميرتس للتقدم الكبير المحرز في إنجاز أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتوصية المتعلقة باستراتيجية الإنجاز، وإصدار المحكمة لأحكامها النهائية قبل إغلاقها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. لكننا نشعر بالقلق من تقليص الموظفين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرى أنه ينبغي إيجاد حل عملي بدعم من الدول الأعضاء، لمواجهة ذلك الاتجاه، بغية السماح للمحكمة بإنجاز ولايتها بطريقة سلسة وحسنة التوقيت.

ونشيد بجهود المحكمة لاستكمال عملها سريعاً، فضلاً عن جهود القضاة لتحديد وسائل تسريع الفصل في القضايا المعلقة. وفي ذلك الصدد، نحث جمهورية صربيا على التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عبر القيام بدون إبطاء، بتسليم الأفراد الثلاثة المتهمين، الذين لا تزال أوامر اعتقالهم تنتظر التنفيذ، بغية السماح للمحكمة بإنجاز عملها. وإننا ندعو أيضاً البلدان الأخرى ليوغوسلافيا السابقة إلى التعاون مع المحكمة بشكل كامل وبنية حسنة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نؤكد أهمية تعاون الدول مع الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولذلك، ندعو الدول المعنية إلى التحقيق مع جميع الفارين المتهمين بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المقيمين في أراضيها، واعتقالهم ومقاضاتهم أو تسليمهم، وفقاً لالتزاماتها الدولية الواجبة التطبيق. ونخطط علماً ونُشيد بتعاون الآلية مع بلدان يوغوسلافيا السابقة ومع رواندا، بإبقاء السلطات مطلعة على آخر المعلومات بشأن أنشطة الآلية المتعلقة بنقل المسؤوليات، وفي تقديم المساعدة للولايات القضائية الوطنية. وننوه بأن الآلية تواصل الاستفادة على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

والفعال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين.

ولم يكن الأمر سهلاً، ولكن تم تحقيقه في حالة محكمة رواندا، ويبدو أن الأمر نفسه سيحدث فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة. ويبدو أن عمليات المؤسستين كانت مرضية، ولكن لا تزال هناك بعض القضايا المعلقة. وما زال ثمانية متهمين من محكمة رواندا هارين، الأمر الذي يشكل تحدياً غير مقبول للقانون وإهانة لا تطاق لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبتها التوتسي. ونأمل أن تثمر التدابير التي اعتمدتها هيئة الادعاء العام العامة، وندعو مرة أخرى الدول التي قد تكون لديها معلومات إلى أن تعمل على إتاحتها دون تأخير.

ولا يمكن لأي محكمة دولية الاضطلاع بولايتها دون التعاون الهام من الدول، الذي ينبغي ألا ننسى أنه التزام بموجب القانون الدولي. ويجب أن نذكر مرة أخرى بأن على صربيا أن تنفذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن تعود إلى مسار الامتثال الكامل الذي اتبعته دائماً في الماضي، أي كانت طبيعة الدعوى.

وبعد سنة على إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تتولى بلدان المنطقة زمام الأمور، وأن تواصل التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب العالقة بالتزام حقيقي، الأمر الذي لا يزال غير كاف من حيث الوتيرة والعدد. وثمة حاجة إلى قدر من المساءلة السياسية، وجهود متواصلة لضمان احترام سيادة القانون من أجل تثقيف الأجيال الجديدة وتعزيز المصالحة الحقيقية استناداً إلى الاعتراف بالوقائع، وحيث لا يوجد تحريف للتاريخ أو إنكار للوقائع والجرائم الثابتة بصورة قانونية أو تمجيد الجناة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم إسبانيا القوي، أولاً لعمل المحكمتين، والآن لعمل الآلية، اللذين يشكلان

مكفول. وفي نهاية المطاف، قدمت المحكمتان إسهاماً ملموساً في مكافحة الإفلات من العقاب وترسيخ القانون الجنائي الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سادلي الآن ببيان بصفتي ممثل إسبانيا.

أود، قبل كل شيء، أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين، وأعتقد أننا جميعاً معاً في هذا الصدد، تقديم الشكر لسفير أوروغواي وممثلها على العمل المتميز الذي قام وما برح يقوم به، إلى جانب فريق عمله، على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأود الإشادة أيضاً بجهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، برئاسة القاضي أغيوس، على تكيّفها مع استراتيجية الإنجاز. وفي الحقيقة، إنّ جميع الأحكام التي أصدرتها المحكمة في هذه السنة كانت ضمن المواعيد النهائية المحددة لها. ومثل هذا العمل جدير بالثناء، علماً بأنّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد حققت هدفها، بالرغم من الظروف المعقدة التي واجهتها، ولا سيما بسبب تقليص الموظفين. ومن المؤكد أننا نثق بقدرة المحكمة على تجاوز تلك الصعوبات وإتمام عملها في السنة المقبلة، وفقاً للخطة. وسيدعم بلدي تمديد ولايات القضاة والمدعي العام للفتترات المطلوبة.

إنّ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي ظل القاضي ميرون يقودها بشرف لأكثر من أربع سنوات، أصبحت الآن مؤسسة نموذجية، بسبب قدرتها على تطبيق الدروس المستفادة من التجارب السابقة، بهدف ضمان كلنا الفعالية والشفافية في إدارة تحقيق العدالة على أرفع مستوى. وبما أنّ ذلك يتسم بالأهمية القصوى في نظام العدالة، فإننا على ثقة بأن المحكمة ستواصل العمل بالطريقة ذاتها.

وفيما يتعلق بعمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، تجدر بالذكر عملية الانتقال السلس

دليلا على التزام المجتمع الدولي الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب. وقد فتحت اجتهاداهما القضائية الرائدة مسارات جديدة في القانون الدولي، وأعطى عملهما الأمل للعديد من الضحايا، ليس في رواندا ويوغوسلافيا السابقة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم من خلال تبيان أن تحقيق العدالة، بالرغم من المظاهر، أمر ممكن عند التحلي بعزيمة سياسية كافية. ومن مسؤوليتنا الآن المحافظة على إرث المحكمتين كشاهد على الماضي، بل أيضا كدليل على قوة القانون وقيمة العدالة، وكدرس للأجيال المقبلة حتى لا تتكرر أبدا الأحداث الرهيبة التي أدت إلى إنشائهما.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

ولن يكون عام ٢٠١٧ العام حيث سينتهي السعي إلى تحقيق العدالة، كما لن يعتمد تحقيق العدالة على الأعمال المتبقية للآلية فحسب. كما أن مواصلة المسألة ترهن بالجهود التي تبذلها النظم القضائية الوطنية في المنطقة، فضلا عن تعاونها الناجح والمتبادل والقوي. وستظل البوسنة والهرسك ملتزمة بتعزيز نظامها القضائي الوطني على جميع المستويات من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الفظيعة. وقد اعتمدنا استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ستسهم في تعزيز سيادة القانون في الأجل الطويل، وزيادة توطيد النظام القضائي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين استقلالية القضاء وكفاءته.

وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب لا تزال تحسن اتساق الممارسات القضائية في جميع أنحاء البلد وعلى جميع المستويات. إن تنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة حيث يشارك العديد من مؤسسات البوسنة والهرسك على جميع مستويات السلطة. وعلى الرغم من التحديات العديدة، تم تحقيق نتائج هامة. ويتجسد ذلك في الزيادة المطردة في كفاءة المحاكمات في قضايا جرائم الحرب، وبعض التقدم المحرز في حل قضايا معلقة من الفئة الثانية، وكذلك

السيد فوكاشينو فيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نود أن نعرب عن امتناننا لقيادة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين بشأن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية، وتنفيذ استراتيجية الإنجاز ونقل مهام المحكمة إلى الآلية.

إننا ندخل الفصل الأخير من عمل المحكمة. وهي تمثل ذروة جميع الجهود الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك، فإن تقديمنا الدعم القوي المتواصل يكتسي أهمية كما كان دائما. وعلاوة على ذلك، فإن إرثهما مهمٌ لمستقبل العدالة الجنائية الدولية. ونلاحظ التقدم المستمر والمطرد لعمل المحكمة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونقر كذلك في هذا الصدد بالتزام المحكمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة في غضون موعد محدد، وبجهود القضاة في تحديد المزيد من التدابير الرامية إلى تسريع القضايا المعلقة، وبمجمّل الجهود الرامية إلى كفالة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغواييزا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني وفد إسبانيا على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضاً أن أهني وفد السنغال على العمل الاستثنائي الذي قام به خلال رئاسته للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشكر القاضي تيودور ميرون رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي كارمل أغبوس رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وسيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما أشكر جميع المتكلمين السابقين.

وبينما نفكر في أنشطة آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين، إسمحوا لي أن أؤكد من جديد إيماننا بأنه على الرغم من أوجه القصور الخطيرة، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قامت بمجموعة كبيرة من الاجتهادات القضائية، بما في ذلك تعريف جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاعتصاب كسلاح في الحرب، فضلاً عن أشكال المسؤولية، على غرار مسؤولية القادة.

كما ذهبت المحكمة إلى الاستنتاج، في إعلانها القضائي الصادر في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأن إبادة جماعية قد ارتكبت فعلاً في رواندا ضد التوتسي كمجموعة، وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أصدرت دائرة الاستئناف إعلاناً قضائياً ورد فيه أنه "من الحقائق المعروفة للجميع" أنه "خلال الفترة بين ٦ نيسان/أبريل و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، حدثت إبادة جماعية في رواندا ضد جماعة التوتسي العرقية"، وأصدرت دائرة الاستئناف أيضاً إعلاناً قضائياً مفاده

في إصدار لوائح الاتهام الهامة. وفي هذا الصدد، نرحب على وجه الخصوص بدعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاستراتيجية، وبالدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبشكل أساسي فيما يتعلق بأنشطة حماية الشهود وتقديم المساعدة والدعم المناسبين إلى الضحايا.

ويسرنا أيضاً أن الاتحاد الأوروبي قد وافق على تمديد المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة، كما اضطلع بدور هام جداً في بناء قدرات قطاعات العدالة الوطنية على مدى السنوات الثماني الماضية بغية كفالة الانتقال الفعال من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الملاحقات القضائية الوطنية في جرائم الحرب.

كما نظل ملتزمين بتعزيز تعاون إقليمي أقوى وأكثر تنسيقاً بوصفه أفضل احتمال لمواصلة عمل المحكمة والمحافظة على إرثها. وتكمن القوة الحقيقية للمصالحة في الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا العديدين في منطقتنا، بينما يكمن في ذكراهم وشهاداتهم تذكير وعبرة للأجيال القادمة.

ونرحب بمواصلة الأنشطة التي تضطلع بها آلية تصريف الأعمال المتبقية في الفترة المشمولة بالتقرير في تحمل المسؤوليات المسندة إليها بشكل متزايد، ونأمل أن تستفيد الآلية من الممارسات الفضلى للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتبني عليها، من أجل الوفاء بولايتها.

إن إغلاق المحكمة الدولية لا يعني نهاية مكافحة بلدي للإفلات من العقاب. ومكافحة الإفلات من العقاب في دولة متعددة الجنسيات تتسم بالتعقيد، هو شرط أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن معالجة جرائم الحرب، بصرف النظر عن الأصل القومي أو الديني للجنة والضحايا، يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق أهدافنا المتمثلة في بناء البوسنة والهرسك المزدهرة والمسالمة، والمندمجة اندماجاً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

الجماعية والمعاقبة عليها، إلى إلقاء القبض على المتهمين ومحاكمتهم، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو تسليمهم إلى حيث يمكن محاكمتهم، بما في ذلك في رواندا. وأي شيء أقل من ذلك يثير تساؤلات خطيرة بشأن مصداقية التزام الدول الأعضاء بالعدالة الدولية. ونشعر بقلق مماثل من النمط المقلق لإطلاق السراح المبكر لمدبري الإبادة الجماعية. ويعد النمط الملحوظ لتخفيض مدة الأحكام التي صدرت ضد المدانين في جرائم الإبادة الجماعية، أمام محاكم الاستئناف، أمرا مثيرا للقلق.

ونثني على الجهود الأخيرة التي بذلتها حكومة كندا، ومملكة هولندا وحكومة الولايات المتحدة، فيما يخص العمليات الأخيرة لاعتقال المشتبه بهم وتسليمهم إلى رواندا، ونأمل أن تقوم المزيد من البلدان بالشيء ذاته فيما يخص المقيمين على أراضيها المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية. كما نرحب بمحاكمة أوكتافين نغرتي وتيتو برهيرا في محكمة جنائيات باريس وبإدانتهم لاحقا، فضلا عن تأكيد الحكم الصادر في حق باسكال سيكانغوا أمام دائرة الاستئناف.

ويؤسفنا أن حالة التقدم المحرز في رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية خارج رواندا لا تزال مخيبة للآمال تماما، في حين أن الإجراءات في القضيتين المحاليتين إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بلغت مرحلة متقدمة للغاية. ولاحظنا العام الماضي مع شعور بالقلق قرار الادعاء الفرنسي إسقاط التهم الموجهة ضد فاتسلاف مونيشياكا، وهو قرار يتناقض مع طبيعة وحجم الجرائم التي ارتكبت في ضوء الأدلة المتاحة.

إن جريمة الإبادة الجماعية لا تسقط بالتقادم - ولن تتوقف عن تكرار إثارة تلك النقطة. وستواصل رواندا قانونا مواصلة التماس الإجابات من الأفراد والمؤسسات والحكومات عن الادعاءات المتعلقة بالأفعال أو الامتناع عنها، التي بدونها ما كان ليتسنى منع الإبادة الجماعية، أو ردعها على وجه

”ليس هناك أي أساس معقول لأي شخص لكي يجادل في أنه خلال عام ١٩٩٤، كانت هناك حملة لأعمال قتل جماعية هدفت إلى تدمير كل السكان التوتسي في رواندا أو على الأقل جزء كبير منهم“.

ونحن نعتقد أن تلك مذاهب قانونية وتجارب أتاحت تقييم أركان جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك مقاضاة ٩٣ فردا، معظمهم من العقول المدبرة. ويشكل ذلك إسهاما هاما في السعي لتحقيق العدالة بعد الإبادة الجماعية، والمصالحة والتعافي في بلدي، رواندا.

ورغم ذلك، أود أن أعرب عن قلقنا من المحاولات المستمرة لمرتكبي الإبادة الجماعية وأتباعهم إنكار حدوث إبادة جماعية في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، يساعدهم في ذلك العلماء، ووسائل الإعلام والسياسيون، لتشويه الحقائق ومحاولة إعادة كتابة التاريخ. ولأن تلك الإجراءات لا تزال تشكل واقعا مشتركا بشعا، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأفراد، والمؤسسات والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا للتنديد، بعبارات لا لبس فيها بهذه المحاولات لإنكار أعمال الإبادة الجماعية أو التهوين منها، أو التقليل إلى أدنى حد من نطاقها. إننا لا ندعو الدول الأعضاء والجهات المعنية كافة إلى التنديد بتلك الإجراءات فحسب، بل ندعوها أيضا إلى مساءلة جميع من يدعمون أو يتساهلون مع إنكار الإبادة الجماعية أو يعيدون النظر في تصنيفها.

ومن المؤسف أيضا عدم اعتقال أي من المتهمين الهاربين المتبقين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في السنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى غيرهم من المشتبه فيهم الذين توجد ضدهم أدلة دامغة، ولا جدال فيها. وندعو مرة أخرى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تؤوي الهاربين المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية منع جريمة الإبادة

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب أولاً برئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضيين أغيوس وميرون، وكذلك بالمدعي العام براميرتز. وأشكرهم على الإحاطات الإعلامية والتقارير التي قدموها اليوم، وأؤكد لهم مرة أخرى دعم كرواتيا الكامل في جهودهم المتواصلة لضمان المساءلة وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

لقد احتفلنا، الشهر الماضي، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمأساة مدينة فوكوفار الكرواتية. إن هذا ليس بالحدث العادي بالنسبة لكرواتيا؛ بل على العكس من ذلك، تحتل مأساة فوكوفار مكانة خاصة في تاريخنا وفي ذاكرتنا، ولذا فإنني أحيي ذكرى فوكوفار ببدء خطابي اليوم بهذه الطريقة. فقد سويت تلك المدينة الباروكية الطابع الواقعة على نهر الدانوب، التي كانت ذات يوم من الأيام مزدهرة، بالأرض ب ٦,٥ ملايين مقذوف بعد محاصرة دامت ثلاثة أشهر طويلة في عام ١٩٩١. وقد سقطت المدينة أخيراً، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، في أيدي ظلمتها الغزاة.

واليوم، تذكر ٩٣٨ من الصלבان البيض في مقبرة فوكوفار ببعض الضحايا - الذين نبشت رفاتهم من المقابر الجماعية في المدينة وحولها. وهذا يشمل الموقع في أوفتشارا، حيث أخذ حوالي ٢٧٠ من المرضى والجرحى من مستشفى فوكوفار وأعدموا بوحشية. كما تعمل الصלבان كتذكير بالأطفال ال ٨٦ الذين قتلوا أثناء الحصار، الذين كان أصغرهم رضيعاً يبلغ ستة أشهر من العمر. ولا يزال حوال ٢٩١ شخصاً من فوكوفار في عداد المفقودين.

وقد أدانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة شخصين على أعمال الرعب في فوكوفار، التي كانت في

السرعة، أو أننا، على الأقل، نتوقع من الدول الأعضاء أن ترفض منح الملاذ الآمن لمرتكبي الإبادة الجماعية.

واسمحوا لي أن أعود إلى مسألة هامة بالنسبة لحكومة بلدي، تتعلق بمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين عبرنا، في مناسبات عديدة وعلى مستويات مختلفة، عن وجهة نظرنا بشأن مسألة المحفوظات والحاجة الملحة لنقلها إلى رواندا، مع بقائها ملكاً للأمم المتحدة، نشعر بالقلق من عدم مشاركة أصحاب المصلحة، فضلاً عن القرار الانفرادي لتخزين محفوظات الإبادة الجماعية في مكان محدد بدون إشراك رواندا. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن مصير تلك الأجزاء الهامة من تاريخنا لا يمكن البت فيها فقط على أساس الميزانية أو الأمور اللوجستية أو الاعتبارات الإدارية.

كما تود رواندا أن توضح لمجلس الأمن، وأن تسجل، أن جزءاً كبيراً من تلك الوثائق، التي تشمل محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اليوم، قد تم الحصول عليها من رواندا ونشرها لتقديم الأدلة للمحكمة، وليس لكي تجري حيازتها. ولم تتم إعادتها إلى رواندا بعد.

وتتضمن تلك المحفوظات سرداً شاملاً للغاية للإبادة الجماعية التي حدثت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، وتشكل جزءاً من التاريخ، لن يتوقف بلدي عن المطالبة باستعادته، لأن الإبادة الجماعية حدثت في رواندا، وليس على سطح على القمر، وتمثل جزءاً من تاريخنا. وفي حال كان لدى أي طرف مشكلة مع طلبنا، وذلك أمر مشروع، فإننا مستعدون لإجراء حوار صريح معه. وذلك ما نطالب به للاستجابة لطلبنا المعلق.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجميع هنا التزام بلدي الثابت بالعمل مع جميع الدول الأعضاء ومع الأمم المتحدة، لكي يقدم إلى العدالة جميع الجناة ومحرفي ومنكري الإبادة الجماعية ضد التوتسي الذي لا يزالون طلقاء.

الأهمية القصوى للامتناع عن أي شكل من أشكال التلاعب أو التحيز في عمليات التحقيق والمقاضاة. ويجب أن يظل عمل السلطة القضائية محايدا ومستقلا، بعيدا عن السياسة اليومية وفوقها. وهذا ينطبق على القضايا المحالة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية وكذلك على تلك التي ينشئها المدعون العامون المحليون.

إن كرواتيا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي خضع نظامها القضائي لتمحيص مكثف خلال عملية انضمامها الناجحة إلى الاتحاد الأوروبي بسجل راسخ من الإنجازات في محاكمة جرائم الحرب، على أهبة الاستعداد لمساعدة جيرانها في ذلك الصدد. ولن تتوانى كرواتيا في دعمها الراسخ للمنظور الأوروبي والأوروبي الأطلسي للمنطقة، لا سيما المتعلقة بالبوسنه والهرسك، باعتبارها أفضل قوة دفع من أجل تعزيز مؤسساتها واستقلال جهازها القضائي، فضلا عن ضمان المساواة بين الشعوب المؤسسة.

ولأكرر مرة أخرى أنه يجب ضمان التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويجب أن تتلقى المحكمة والآلية كلاهما كل الدعم اللازم لإنجاز ولايتيهما في الوقت المحدد. إن كرواتيا تتابع باهتمام جميع القضايا المتبقية أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وتتوقع اختتام أعمالهما بكفاءة وسرعة. وعلى الرغم من أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد شكلت العدالة الجنائية الدولية المعاصرة وموقف العالم من الإفلات من العقاب على نحو لا رجعة فيه، يجب ألا ننسى أن العمل لم ينجز بعد، وأن عددا لا يحصى من الضحايا ما زالوا في انتظار تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، يجب أن يرقى الفصل الأخير في عمل المحكمة والآلية كذلك إلى مستوى التوقعات، ولا سيما فيما يتعلق بالتفسير الدقيق والتنفيذ الملائم للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأخيرا، فإن كرواتيا تنظر باهتمام إلى الاقتراح المطروح في إطار المحكمة فيما يتعلق بسلسلة من الأحداث المتعلقة

ذلك الوقت أكبر مذبحة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. توفي أحدهما في تلك الأثناء؛ وحكم على الآخر بالسجن ١٠ سنوات وأطلق سراحه مبكرا. إن سوء التوازن هذا بين جسامة الجريمة وضالة العدالة التي تحققت، شيء يجب أن نضعه دائما في الاعتبار، عندما نحري التقييم النهائي التاريخي للمحكمة.

وقد تكلمت كرواتيا بإسهاب، على مر السنوات، في هذه القاعة بشأن الموضوع قيد النظر. فموقفنا بشأن المحكمة الجنائية الدولية معروف جيدا. ولذا، وإذ أننا نواجه الفصل النهائي في ٢٣ عاما من وجود المحكمة، أود أن أضيف ما يلي:

من المهم الإشارة إلى أن التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية لا يتطور في فراغ، بل على خلفية ظروف مبينة بوضوح في التقارير المعروضة علينا. ويجب أن تتغير هذه الظروف؛ يجب أن تتحسن من أجل تمهيد الطريق بالكامل للتعاون الإقليمي المتقدم الذي نصبو إليه. ويجب أن يأخذ أي تقييم، لهذا المجال المعقد، ذلك في الاعتبار.

وتبدو السلطة القضائية في بعض أجزاء المنطقة - على الرغم من أنها لا تزال تعاني من نواقص كامنة - خاضعة بشكل متزايد للتدخل غير المبرر فيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب. فعلى سبيل المثال، نلاحظ بقلق أوجه عدم الاتساق في النهج الذي يتبعه الادعاء في البوسنة والهرسك، تبعا لقومية المتهم، مما يسفر عن الاشتغال على قوانين ومؤسسات قانونية مختلفة في محاكمات جرائم الحرب ضد الأفراد المنتمين إلى الكيانات المختلفة المكونة لذلك البلد.

إننا نشدد على ضرورة التأسيس لاتساق قضائي في جميع أنحاء البلد وتحقيق مواءمة أفضل للاجتهاد القضائي في المسائل الجنائية. ويحتاج مستوى الخبرة الفنية، في الوقت نفسه، إلى تحسين بغية كفاءة تطبيق معايير دولية وأوروبية في محاكمة جرائم الحرب، علاوة على الاتساق في توصيف الأدلة والتوصيف القانوني للقضايا. إننا نؤكد مرة أخرى على

والمحفوظات والشهود. وقد تمكنت صربيا حتى الآن، من الاستجابة على نحو إيجابي لـ ١٥١ ٢ من طلبات المساعدة البالغ عددها ١٧٢ ٢ التي وردت من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٧ طلبات مساعدة قدمها مكتب المدعي العام للآلية. وقد سمحت صربيا لـ ٧٥٧ شاهدا بحرية الإدلاء بشهادتهم على الرغم من أن لهم الحق في حجب شهادتهم أو يحتج واجبهم حجبها أو الاثنين معا لكونها أسرار دولة أو أسراراً عسكرية أو أسراراً رسمية.

وقد أصدرت أفرقة الدفاع المختلفة ٣٣٢ ١ طلباً، ولم تسجل أي طلبات معلقة للحصول على المساعدة أو نزاعات في هذا الصدد. وصربيا نفذت جميع الطلبات الإحدى عشر لحماية الشهود. ومن الأهمية أيضاً ملاحظة أن الوكالات الحكومية رصدت بنجاح جميع قضايا الإفراج المؤقت وكفلت إعادة اعتقال جميع المتهمين بناء على طلب محكمة يوغوسلافيا والسلطات الصربية تراقب حالتين للإفراج المؤقت حالياً.

وبالإضافة إلى التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تبقى صربيا ملتزمة بتحسين كفاءة محاكمات جرائم الحرب المحلية، كما يتضح من الالتزامات التي تعهدت بها صربيا وفقاً لخطة عملها بموجب الفصل ٢٣ من استراتيجيتها الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب، التي اعتمدها الحكومة الصربية في وقت سابق من هذا العام، فضلاً عن حقيقة أن ثمان لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب ضد ١٥ شخصاً قد تأكدت في صربيا في عام ٢٠١٦.

كما أن المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية، بغض النظر عن الوضع الوطني أو الإثني أو الديني للجنة والضحايا، وكذلك المصالحة والتعاون في المنطقة، ما زالت كلها أولويات بالنسبة لصربيا. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه ليست كل هذه الأهداف يمكن لصربيا أن تحققها وحدها. لذلك، كان التعاون الإقليمي ضرورياً. وصربيا ملتزمة بتحسين هذا

بالتركة وباختتام أعمالها. إننا على استعداد للمشاركة في هذه الأحداث، ولتبادل خبراتنا والمشاركة في المناقشات بشأن أفضل السبل لكفالة إرث دائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد باكوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام المجلس للمرة الأولى بوصفي ممثلاً لجمهورية صربيا. وأرحب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وبالمدعي العام. وأشكرهم على تقاريرهم نصف السنوية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة معلم لمبدأ سيادة القانون على الصعيد الدولي. وينبغي أن ينظر إلى رغبة الدول التي لا لبس فيها في التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما يتعلق بجميع الأفعال التي يعتبرها مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة جرائم دولية خطيرة، بوصفها مساهمة في تلك المكافحة. وتتضح مساهمة صربيا في ذلك الصدد على أفضل نحو من البيانات الإحصائية عن تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. وبموازاة ذلك التعاون، تواصل سلطات بلدي مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الأساسية من خلال إجراءات أمام المحاكم الوطنية.

لقد قامت جمهورية صربيا بتسليم ٤٥ متهما إلى المحكمة من أصل ٤٦ طلب من صربيا تسليمهم. وانتحر أحد المتهمين قبل أن يتم تسليمه إلى المحكمة. وقد أُلقي القبض على ١٤ متهما، من بين ذلك العدد، في جمهورية صربيا؛ وأُلقي القبض على ٤ متهمين في الخارج في إطار التعاون بين دوائر الأمن الوطنية مع الوكالات الأجنبية؛ وسلم ٢٧ متهما أنفسهم طوعاً.

كما مكنت صربيا المدعين العامين للمحكمة من الوصول بحرية إلى أدلة هامة موجودة في صربيا، مثل الوثائق

اتهام بازدرء المحكمة. وبطبيعة الحال، فإن القانون الصربي بشأن التعاون مع المحكمة يلتزم بأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة.

وصربيا، باعتمادها لقانونها بشأن التعاون مع المحكمة وتنفيذه بالكامل، تبرهن على التزامها بملاحقة كل الجرائم التي عددها مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة. وبموجب دستور صربيا، فإن محاكمنا تعمل ذاتياً وبشكل مستقل، وتصدر أحكامها وفقاً للدستور وقوانين البلد وقواعد القانون الدولي المقبولة عموماً وغيرها من المعاهدات الدولية المصادق عليها.

وصربيا لم تمتنع أبداً عن تنفيذ مذكرة توقيف للمحكمة الجنائية الدولية بناء على النظام الأساسي للمحكمة وقواعد القانون الدولي المقبولة عموماً. وقرار المحكمة العليا في بلغراد لا يمنع تعاوناً مماثلاً في المستقبل. ومع ذلك، لا يوجد أي أساس قانوني للتسليم في هذه الحالة. والسلطات الفرنسية طبقت نصاً مماثلاً في القانون الفرنسي في حالة مماثلة لرفض التسليم في حالة فلورنس هارتمان. ولم يبلغ ذلك القرار إلى مجلس الأمن بوصفه غير لائق بأي شكل من الأشكال. وخلاصة القول، فإن النظام الأساسي ببساطة لا ينص على تسليم المتهمين ممن كان الاتهام الموجه إليهم ازدرء المحكمة. فلم يكتب ذلك في النظام الأساسي. وافترضاً، إذا كانت نية المجلس قد انعقدت على اعتبار أن الاتهام بارتكاب جرائم أخرى غير الجرائم الخطيرة يمكن أن يكون أساساً لتسليم المجرمين، لكان قد كتب ذلك في النظام الأساسي. والمادة ٢٩، كما ذكرنا، لا تنص على ذلك، وأدعو المجلس إلى الاطلاع عليها. وليس هناك أي حكم آخر في النظام الأساسي يقضي بذلك. ولا حجية لهذا التفسير، وربما لا حجية له في القوانين الداخلية لأكثرية البلدان الأعضاء في المجلس. ومن الممكن جداً أن تكون نية المجلس النص على التقديم للمحاكمة والاختصاص الشخصي فقط في الجرائم الخطيرة ربما كانت لها علاقة بالموارد التي كان بوسع المجلس تكريسها لذلك آنذاك.

التعاون، وبالطبع، لا بد من التزام مماثل من جانب الدول الأخرى في المنطقة أيضاً.

ونحن ندرك أن عدم انتخاب المدعي العام الجديد لمحكمة جرائم الحرب تسبب بعض التأخير في تنفيذ الاستراتيجية في صربيا، ولكن يسرني أن أبلغ المجلس أن عملية الانتخابات الجديدة قد استكملت تقريباً. ويجب أن يتم ذلك وفقاً لدستورنا وقوانيننا ذات الصلة، ومع الاحترام الكامل لاستقلال مكتب النائب العام واستقلال وديمقراطية الإجراءات في الجمعية الوطنية. ولا ينبغي أن يتعرض أي من تلك السلطات لأي ضغوط أو مؤثرات داخلية أو خارجية غير لائقة عند اتخاذ قرار بشأن المرشحين لمنصب المدعي العام لجرائم الحرب. ومع ذلك، فإن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب يؤدي واجباته بجد، وعدد لوائح الاتهام المؤكدة يشهد بذلك. وهذا يتمشى أيضاً مع التزام صربيا بتعزيز مؤسساتها، بغض النظر عن هم قادتها.

وعلى الرغم من الحجج القانونية الواضحة خلاف ذلك، ما زالت هناك انتقادات بشأن قضية المدعي العام ضد جوجيتش وآخريين في التقرير الجديد للمحكمة (S/2016/670). ووفقاً لمذكرات اعتقال صادرة عن الدائرة الابتدائية لمحكمة يوغوسلافيا في قضية ازدرء المحكمة، تواجه صربيا مرة أخرى اتهامات بعدم تسليم ثلاثة أشخاص، بيتار جوجيتش وفيريكا راديتا ويوفو أوستوييتش. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بقرار المحكمة العليا في بلغراد الصادر في ١٨ أيار/مايو، من أن هذه الحالة لم تستوفى الشروط القانونية لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، لأن قانوننا بشأن التعاون مع محكمة يوغوسلافيا يقضي بعدم القبول بتقديم الأسس القانونية الداعية لتنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة إلا من خلال لوائح اتهام بارتكاب جرائم أساسية - مثل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩؛ وانتهاكات قوانين الحرب وأعرافها؛ والإبادة الجماعية، وما إلى ذلك - في مقابل لوائح

وغني عن القول إن صربيا تلتزم باحترام كافة اتفاقاتها الدولية والثنائية في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أشير إلى أن تعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية لا يفوقه شيء. وستبقى صربيا ملتزمة بالإسهام بنشاط في جهود المحكمة لإنجاز مهمتها، فضلا عن المقاضاة فعالة لجرائم الحرب أمام المحاكم المحلية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا تحقيق العدالة للضحايا من خلاله، بغض النظر عن أصولهم القومية أو الإثنية أو الدينية. وسنواصل السعي جاهدين لتحقيق المصالحة والتعاون والاستقرار في المنطقة. فالمواطنون من جميع الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة يستحقون ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

والنقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها تتعلق بتأكيد الحكم في قضية السيد ديوكيتش. فهذا الحكم أصدرته السلطات في البوسنة والهرسك، ولأن السيد ديوكيتش الآن في صربيا وبلغراد، كان لا بد من تأكيد الحكم. وعملية التأكيد استغرقت عاما حتى الآن. وانهقدت ست جلسات استماع لم يحضرها السيد ديوكيتش بسبب مشاكل صحية، قدمت خلالها شهادات أطباء كدليل. ونتيجة لذلك، أمر القاضي بتقييم حالته الصحية من قبل شاهد خبير لبيان ما إذا كان في حالة صحية تسمح بحضوره جلسات المواجهة من عدمه. وصربيا لم ترفض أو تمتنع عن تأكيد الحكم. ولا أعتقد أن فترة السنة التي انقضت حتى الآن، مقارنة بطول الفترة الزمنية التي استغرقتها المحكمة في بعض الحالات، أمر مبالغ فيه. وبالتالي لا يوجد سبب لذكر هذه الحالة وتوجيه أي انتقادات بشأنها.